



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org



العوز السوري المتنامي

بعد 11 عاماً على انفجار الأزمة [12]

الافتتاحية

عالم... ما بعد أوكرانيا

ما يزال الحدث الأوكراني يحتل الموقع الأبرز على الساحة العالمية للأسبوع الثاني على التوالي. ورغم أنَّ الأمر سيبقى كذلك لوقت غير قصير، حتى وإن انتهى في وقت قريب طور العمليات العسكرية، إلا أنَّ طبيعة المعركة الجارية، وكذلك الملامح الكبرى لعالم ما بعد أوكرانيا، قد بدأت بالتوضُّح منذ الآن.

أولاً: انتهت الصلاحية التاريخية للنظام السياسي العالمي بشكله القائم، وممثلاً بالأمم المتحدة وبالمنظمات الدولية الأساسية جميعها، والتي ما تزال تعكس في تركيبها وآليات عملها توازنات دولية عفا عليها الزمن. انتهاء الصلاحية هذا لا ينعكس في عدم قدرة هذه المؤسسات الدولية على حل المشكلات العالمية المختلفة فحسب، بل وأكثر من ذلك في كونها مسهّماً في تعقيدها وتعميقها وإطالتها، انطلاقاً من التلاعب الغربي ضمنها، ما يعني أنَّ إعادة النظر في تركيبها جذرياً، وبما يناسب توازنات القوى الواقعية، بات أمراً ضرورياً وملحاً، وبشكل خاص ضرورة تمثيل دول وقارات ذات أوزان فعلية وبشرية كبرى في مجلس الأمن، «الهند وإفريقيا على سبيل المثال لا الحصر».

ثانياً: إذا كان التاريخ الحديث قد شهد حلّ حلف وارسو، فإنَّ حلف الناتو استمر، بل وتدد وتوسع محدثاً ومستجلباً أزمات بعد أزمات. عالم ما بعد أوكرانيا ينبغي أن يكون خالياً من الأحلاف العسكرية، ما يعني أنَّ وقت حل الناتو قد حان... وأما الأزمات الناشئة والتي يمكن أن تنشأ، فينبغي حلها عبر الأمم المتحدة «بعد إعادة تشكيلها»، وبالتوافق والتفاهم ضمن عالم أكثر توازناً وعدلاً.

ثالثاً: العقوبات الغربية على روسيا، وخاصة فصل عدد كبير من بنوكها عن نظام التحويلات بين البنوك العالمية «سويفت»، وما سيتبع ذلك من تأثيرات على أسواق الطاقة والغذاء العالمية، ستسرع إلى الحدود القصوى، العمليات التي كانت جارية أساساً منذ ما يقرب العقدين؛ أي: أ- التراجع المطرد لقدرة النظام المالي العالمي القائم والمستند إلى سطوة الدولار. ب- تراجع إمكانات استمرار التبادل اللامتناهي. ج- تطور العلاقات البينية بين الصين وروسيا، وكذلك بين روسيا والصين معاً، مع دول أخرى حول العالم، ضمن منظومة بريكس وغيرها، وصولاً إلى تحقيق الانقلاب الجيوسياسي في منظومة وخطوط التجارة الدولية، وفي تقسيم العمل الدولي.

رابعاً: الأزمات الاقتصادية والمالية، وعلى رأسها أزمات الطاقة والغذاء، ستبلغ خلال الأشهر القادمة ذروة ربما تكون غير مسبوقه. وعليه ينبغي أن نتوقع أنَّ عمليات فرز عميق ستجري في كل الدول عبر العالم، وأنَّ الموجة العالمية الجديدة من الحركات الشعبية ستشمل الكوكب بأسره، وربما انطلاقاً من أوروبا بالذات هذه المرة.

خامساً: كل الأزمات الإقليمية التي أسهم النظام العالمي غير المتوازن والمحكوم بسطوة النهب الأمريكي، في تعقيدها وإطالة أمدتها، ستستعصم إمكانات حلها في قادم الأيام، مع التهاوي الفعلي لهذا النظام.

سادساً: بما يخصنا بشكل مباشر في سورية، فإنَّ ضيق أفق وقصر نظر متشدد في النظام والمعارضة، يدفعهم إلى الاعتقاد بأنَّ ما يجري من صراع عالمي من شأنه أن يفتح الباب مجدداً أمام طروحات «الحسم» و«الإسقاط» على حد سواء. حقيقة الأمر أنَّ ما كان يسمح لهذه الطروحات بالحياة هو شعرة معاوية بين روسيا والولايات المتحدة، أي فكرة الحوار الاستراتيجي واحتمالات التوافق... أما وقد قطعت هذه الشعرة، فإنَّ الباب بات مشرعاً أمام تنفيذ حقيقي وكامل للقرار 2254، «الذي لم يرد الغرب يوماً تطبيقه»، ودون الغرب، ورغم أنه إنَّ تطلب الأمر، وعبر أستانا، كما أشار بشكل واضح الخبر الصحفي للكريميين حول الاتصال الهاتفي بين بوتين والأسد...

شؤون عمالية



السكنة
تصيب الأسواق

02

ملف «سورية 2022»



معركة أوكرانيا...
وما بعدها!

06

شؤون محلية



الجولة الثانية لاستراتيجية
النيل من المواطن

15

شؤون عربية ودولية



إضاءة مختصرة على التاريخ
الحديث للموضوع الأوكراني...

18

السكتة تصيب الأسواق



الأوضاع الاقتصادية الكارثية التي تعيشها الطبقة العاملة وتؤدي أوضاعها إلى مستويات خطيرة وصلت إلى حد العوز والفقر والجوع نتيجة لعدم كفاية الأجور لتلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة في ظل الارتفاع المستمر لأسعار المواد والسلع الاستهلاكية حيث تحتاج الأسرة لمليونين ليرة سورية لتأمين احتياجاتها الأساسية، وأن أكبر الرواتب التي تعطى للعمال في القطاع الخاص ربما لم تصل إلى 500 ألف ليرة سورية و100 ألف في القطاع العام وفي ظل هذه الهوة الكبيرة بين الأجور والأسعار تعاني عائلات العمال من فقر مدقع وسط استمرار السياسات الحكومية في تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواطن وتخفيض معتمد للأجور.

تراكم الاحتقان

وفي ظل هذا الوضع وتراكم الثروة في جهة واحدة فقط، تعتبر أقلية مقابل تراكم البطالة والفقر والبؤس والجوع في الجهة المقابلة التي تعتبر أكثرية ساحقة، كل هذا أدى إلى تعثر العملية الإنتاجية وتوقفها وأصبحت السوق بالسكتة، وتراكم الاحتقان أكثر فأكثر في المجتمع بسبب ارتفاع معدلات البطالة والفقر والجوع، وباتت الأسر السورية تعتمد على المساعدات من المنظمات الدولية ومن الجمعيات الخيرية المحلية أو من تحويلات المغتربين كل هذه النتائج السابقة ومازالت السلطة تسير في نفس السياسات الاقتصادية وكان شيئاً لم يحدث لا بل عمدت إلى مفاخرة الفقر عبر رفع الدعم نهائياً عن المواطنين كل ذلك مستفيدة من قوة العطالة بسبب تعطل العملية السياسية والحل السياسي ومستمرة في سياستها السابقة في قمع المجتمع عبر السيطرة الحزبية والأمنية على المنظمات المهنية والنقابات ومنعها من القيام بدورها النضالي والمطلوب منها اليوم قبل أي يوم مضى، وكل هذا سيؤدي إلى انفجارات لا تحمد عقبائها، وهدم العمال يخوضون نضالهم اليومي والمباشر مع أرباب العمل وبعيداً عن نقاباتهم المغيبة عبر ممارستهم لحق الإضراب والذي بات ينتشر بشكل كبير في البلاد نتيجة لظروف معيشتهم متحدين سلطة أرباب العمل ونفوذهم.

ومهندسين ومحامين وأصحاب شهادات عليا ليسوا أفضل حالاً فهم بدورهم يعانون، وقلة منهم يجنون أرباحاً فيما الباقي يعانون من توقف أعمالهم وانعدام الفرص أمامهم وانخفاض مستوى معيشتهم وبنات أغلبهم يبحث عن فرصة عمل في الخارج أو يبحث عن مصدر رزق آخر.

هنا تتركز الأرباح الطائلة

يبقى أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة والمصانع والمنشآت الكبرى هم الرابح الأكبر والأوحد في السوق وهؤلاء لا يشكلون سوى 5% أو أقل من السوريين فمن جهة يحصلون على إعفاءات ضريبية كبيرة بسبب قوانين الاستثمار وإعطائهم تسهيلات ائتمانية من مختلف البنوك، والمعاملة المميزة لهم من ناحية توفير حوامل الطاقة من محروقات وكهرباء لهم وهم أنفسهم محتكرون لاستيراد المواد الأولية والاستهلاكية بحجة ملاءمتهم المالية ومحتكرون لصناعات محددة ومن ناحية أخرى انخفاض مستوى أجور ورواتب عمالهم وانخفاض قيمة العملة وهم وحدهم القادرون على تصدير منتجاتهم نحو الخارج ومراكمة أرباح طائلة على حساب باقي فئات المجتمع من عمال وحرفيين وأصحاب مهن متوسطة وصغيرة، ومع ذلك فإن أغلب مشاريعهم تتجه نحو الاقتصاد الريعي من فنادق وبنوك وشركات تحويل أموال ومنتجات سياحية وصناعات غذائية ذات المردود والربح السريع.

أديب خالد

الفقر يتوسع ويضم فئات جديدة

على الضفة المقابلة هناك أرباب العمل وخاصة الصناعيين منهم والذين يعانون من ارتفاع أسعار المواد الأولية نتيجة احتكارها وارتفاع تكاليف الإنتاج وحوامل الطاقة وانعدام أسواق التصريف الداخلية وعدم قدرتهم على المنافسة الخارجية، ناهيك عن سياسة فرض الضرائب والإتاوات المرتفعة على منشاتهم مما يدفع الكثير من الصناعيين وأصحاب المهن الحرفية المتوسطة والصغيرة إلى إغلاق منشاتهم وتسريح عمالهم نتيجة عدم قدرتهم على دفع أجور عمالهم في ظل هذا الوضع الاقتصادي المتردي وانعدام الطلب على صناعاتهم ومنتجاتهم. أصحاب المحلات التجارية في المقابل يعانون من قلة الطلب على منتجاتهم نتيجة انخفاض قيمة الأجور والرواتب وتوجه الأسرة نحو شراء الاحتياجات الأساسية والأكثر أهمية وبنسب قليلة أيضاً وارتفاع أسعار السلع والمنتجات المختلفة وعدم قدرة أغلب الأسر على الاستهلاك وتحمل أصحاب المحال التجارية لرفع أسعار الكهرباء وارتفاع قيمة أجرة محلاتهم وفرض ضرائب عشوائية بحقهم أيضاً كل هذا يسبب خسائر فادحة لهم ويجعل من نتيجة النشاط الاقتصادي خاسراً في النهاية. المهن العلمية والفكرية من أطباء

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الأجور وصراع المنهوبين مع الناهيين

الأجور أكثر القضايا التي يجري تداولها في مواقع العمل وفي الشارع وفي الجلسات الخاصة والعامة، وبين جميع العاملين بأجر، كون الأجور بالنسبة لهؤلاء قضية حياتية مرتبطة إلى أبعد حد بمعيشة العمال، وتأمين حاجاتهم الضرورية، التي من الممكن أن يستطيعوا تجديد قوة عملهم المنهكة، والمسيب لها قلة الحيلة بين أيديهم حتى لو عملوا عملاً آخر إن تمكنوا من ذلك.

منذ فترة يجري التداول في وسائل الإعلام المختلفة عن السبل التي تؤدي إلى زيادة الأجور باعتبار ما تم تحقيقه من زيادة للأجور غير كاف وذهبت تلك الزيادة إلى بطون الناهيين لها قبل أن يستلمها العمال، والحكومة تعد العمال بزيادة أخرى ولكن كيف؟ تتفق ذهنها عن طريقة للزيادة تتفق مع المثل الشعبي الذي يقول «من دهنه سقيله» فلجأت إلى رفع الدعم وسعرت المواد بسعر التكلفة حسب قولها أي حررت الأسعار من الدعم الذي تتغنى به على مدار السنوات السابقة واللاحقة ومن هذه الوفورات كما تقول الحكومة ستزيد الأجور أي ستزيد أجورنا من جيوبنا الخاوية والخالية وهي بهذا الأمر تكون قد ضربت عصافيرين بحجر واحد، أولاً أعادت توزيع الدخل الوطني المتمثل بالنسبة بين الأجور والأرباح لصالح الأرباح أي لصالح قوى النهب والعصفور الآخر الذي أصابته بحجرها هو إسكات النقابات ومنعهم من النق عن الأجور وهم بدورهم سيعملون ما بوسعهم لاقتناع العمال أنه ليس بالإمكان أفضل مما هو كائن.

النقابات لم يصدر عنها الموقف المطلوب عمالياً، والذي يعبر عن الكارثة التي وصل إليها العمال بمستوى معيشتهم وخاصة في المؤتمرات النقابية الأخيرة، بل انجرت في طرحها إلى تلك المواقع التي تسير بها الحكومة في قضية الأجور، وبدأت تقول: الزيادة على الأجور مرتبطة بالموارد، ولكنها لم تذهب أية موارد ستتم من خلالها زيادة الأجور تركت الأمور مفتوحة لأن تحديد مصدر الموارد التي ستتم من خلالها زيادة الأجور من مصادر قوى النهب والفساد الكبيرين، يعني موقفاً لا يتوافق وشراكتها مع الحكومة في مواقفها واستعاضت عن المواجهة دفاعاً عن حقوق العمال بموقف هي تعلم عدم دقته وعدم فائدته في تحسين مستوى معيشة العمال، حيث تبنت تحسين متممات الأجور وأشادت به كإجراء يستعاض به عن الزيادة المطلوبة والعادلة، لأن تحسين متممات الأجور غير ممكن في ظل شبه توقف للعملية الإنتاجية، والصناعة في أسوأ حالاتها بسبب تعقيدات السياسات الحكومية تجاه الإقلاق بالصناعة، وعن الدعم الضروري لتلك العملية، بما فيها الصناعات التي يقوم بها القطاع الخاص.

إن قضية الأجور قضية سياسية بالدرجة الأولى قبل أن تكون قضية موارد، حيث تعني: الموقف من الناهيين ببقاء الأجور على ما هي دون زيادة حقيقية من جيوب الناهيين، حيث الموارد التي تمكن من زيادة حقيقية، يعني انخياراً واضحاً للناهيين على حساب المنهوبين، وهذا الواقع يدركه العمال تماماً بحسبهم الطبقي، وبعملهم الفعلي خلف الآلات، ويعرفون أن طريق حصولهم على حقوقهم ليس بالتصريحات والخطب، ولكن له مسار آخر سينهبون إليه في اللحظة التي تكون مواتية لأهلبهم.

تعثر العملية الإنتاجية وتوقفها اصاب السوق بالسكتة وتراكم الاحتقان أكثر فأكثر في المجتمع بسبب ارتفاع معدلات البطالة والفقر والجوع

بوصلة العمل النقابي



ضعف العمل النقابي ليس بسبب ضعف الانتساب للحركة النقابية فقط، بل هو نتاج موضوعي لمرحلة تاريخية على مستوى العمل النقابي وغياب الأساليب النضالية لدى الكوادر الرئيسية في الحركة النقابية، وعدم وضع الأسس الكفاحية في برامجها وتقاريرها السنوية أمام مؤتمراتها، لماذا نمارس العمل النقابي؟ وماذا نريد من العمل النقابي؟ ومن هم أعداؤهم الطبقيون؟ وغياب العمل النقابي تحت العباءات الحزبية الضيقة.

■ نبيل عكام

فنقابتنا مازالت مطواعة ولطيفة؟؟ تصمت عندما يتم تهيمشها وتجاهلها أو إقصاؤها، وتركض فرحة، وتبدأ بكيل الثناء والمدح عندما يقدم لها بعض الفتات من مطالبها أو حقوقها المشروعة والتي لا تسمن أو تغني من جوع من قبل السلطات التنفيذية. وهذا ما نلاحظه في كافة الاجتماعات النقابية من مؤتمرات سنوية وغيرها منذ عدة عقود. لتجاوز الوضع الحالي الذي تعيشه الحركة النقابية؟ لا بد من تصحيح مسار الحركة النقابية وإعادة بنائها الكفاحية التي وجدت من أجله بالدفاع عن حقوق العمال وتحقيق مصالحهم، التي فقدتها خلال المراحل السابقة، وخاصة الأجر العادل الذي يحق تلك الحياة الكريمة للعمال وكافة الكادحين. وذلك بالابتعاد عن أساليب الاستجداء والترجي أو التفضل والإحسان، أو التسول بالمطالبة بحقوق من تمثلهم وهم

تحقيق المصالح والحقوق المطلوبة للعمال سيؤدي إلى رفع سقف المطالبة باتخاذ الأدوات والأسلحة الضرورية من أشكال مختلفة من الاحتجاجات من اعتصام أو تظاهر بما فيها الإضراب. وهذا يحتاج إلى إرادة نقابية حقيقية تؤمن بالعمل النقابي الكفاحي، ووجود ثقافة ووعي للكادر النقابي بأهمية العمل النقابي، وجود قانون لتنظيم النقابي يضمن الديمقراطية لكل أعضاء التنظيم، وينسجم مع الواقع والشرائع الدولية. وسوف نرى تاريخاً من النضال والتضامن سيظهر لدى الطبقة العاملة عندما تنهض من جديد يعيد للتنظيم النقابي ألقه وثقة العمال به وبكوادره.

قمة الهرم النقابي. في هذا الواقع الاقتصادي والاجتماعي المزري الذي يزداد سوءاً وتدهوراً يوماً بعد يوم، لا بد من نهوض العمل النقابي وتصدره، وأن تلعب النقابات دورها في التعبير عن الغضب والاحتجاج وتعيد تنظم نضالات العمال، ولا بد من العودة عن هذا الأسلوب والطريقة من الخطاب التوسلي وإشعار السلطة التنفيذية بمسؤوليتها المباشرة وتقصيرها في عدم تحقيق مطالب العمال ومصالحهم وحقوقهم المشروعة، وأن من واجبها تحقيق هذه المطالب والحقوق دون ماطلة أو تسويق، ومن ثم لا بد من تحذير هذه السلطة بأن أي تباطؤ في

النقابات، وهو من الأمراض التي تشكل تحدياً حقيقياً وتهدد استقرار واستمرار العمل النقابي وتطوره في خدمة مصالح العمال الرئيسية المناطة بالتنظيم النقابي. شكل خطاب التنظيم النقابي حول كافة قضايا العمال والعمل. الاستجداء الذي تبدأ بالثناء على السلطة التنفيذية وجهودها القيمة ثم التوسل إليها بأن تتكرم بالتوجيه لإجراء ما يلزم لتقديم هذا المطلب أو تحقيق هذا الحق المشروع والواجب عليها، تفضلاً منها وإحساناً، ثم يختم الخطاب بما بدأ به من الشكر والثناء والمدح، وللأسف نرى ذلك ضمن صفوف الهرم النقابي الداخلي من قاعدته في مؤتمراته السنوية إلى

كافة العاملين بأجر، الذي مارسته النقابات خلال تلك المراحل، ووضع السلطات التنفيذية أمام مسؤولياتها وواجبتها، بعيداً عن هذا الترجي والاستجداء والمدح، وأن أي مطلب أو حق يحصل عليه العمال سواء بزيادة أجور أو غيرها، ليس منة أو عطاء من قبل السلطة التنفيذية بل هو واجب وحق عليها أن تقوم به، وإنما نقول هذه الطريقة أو الأسلوب في العمل النقابي ليس متجذراً في الحركة النقابية، وإن كانت تبدو بعضها عميقة به اليوم، لكنها سطحية وهي تنافي قواعد وأسباب نشوء الحركة النقابية، بل هو مرض خبيث أصاب النقابات، وينبغي استئصاله من طرق عمل

الطبقة العاملة



إسكتلندا.. إضراب عمال ميناء ليرويوك

من المقرر أن يصوت عمال هيئة ميناء ليرويوك على إضراب عام في الأسابيع المقبلة، المزمع تنفيذه بداية آذار الشهر المقبل، وكانت مجموعات المهندسين والكهربائيين والنجارين قد دعمت هذا الإجراء، وإنهم سيصوتون على الإضراب بداية آذار، وسوف يدخلون في إضراب من أجل المطالبة بزيادة الأجور والرواتب للعمال، وقال الأمين العام للنقابة: إن عمال ميناء ليرويوك يعملون بشكل جيد، لذلك لا توجد أسباب لعدم الزيادة في الأجور الأساسية، وزيادة أجور العمل الإضافي. ويجب على صاحب العمل العودة إلى الطاولة بغير عرض أكثر منطقية واحتراماً. ومن المتوقع أن يؤدي الإضراب إلى تعطيل الشحن في الميناء بشكل كبير، والذي سيؤثر على سفن الرحلات البحرية وسفن النفط والغاز، إضافة إلى الشحن العام.



تركيا.. عمال الرعاية الصحية يستعدون لإضراب آخر

أعلنت الرابطة الطبية العليا في تركيا يوم الثلاثاء 22 من الشهر الجاري عن إضراب ثان على مستوى البلاد ينفذ العاملون في قطاع الرعاية الصحية في البلاد يومي 14 و15 من شهر آذار القادم إذا لم يتم اتخاذ خطوات لتلبية مطالب العاملين في مجال الرعاية الصحية في البلاد بسبب ضعف الأجور وظروف العمل السيئة، هذا وقد نفذ عمال الرعاية الصحية في البلاد إضراباً عاماً يوم واحد في جميع أنحاء تركيا، في 8 شباط الشهر الجاري وطالب بزيادة 150 في المئة على الأقل من رواتب وأجور العمال في هذا القطاع لتعويض التضخم الجاري في تركيا، حيث سجل أعلى مستوى له منذ عقدين بما يقارب 48,7 بالمئة بحسب بيانات رسمية.



فرنسا.. إضراب العاملين في شركة النقل العام بباريس يشل حركة المواصلات

شهدت العاصمة الفرنسية الجمعة الماضية إضراباً عاماً في قطاع النقل العام نفذه العاملون به من أجل المطالبة برفع الأجور بقدر أكبر مما عرضته الإدارة. حيث شل الإضراب الذي نفذه العاملون بالنقل العام حركة القطارات على معظم خطوط شبكة مترو أنفاق باريس الجمعة، وقال العاملون «إن الإضراب هو نتيجة الزيادات غير الكافية التي عرضتها الشركة المملوكة للدولة». وكانت الشركة قد أعلنت استعدادها لرفع الأجور بنسبة 2,7 في المئة في 2022، وهي زيادة وصفتها النقابات العمالية هذا الشهر بأنها «مستغزة». حيث بلغ معدل التضخم في فرنسا 3,3 في المئة، هذا وتأثرت الحركة على الخطوط الرئيسية الواصلة بين مختلف مناطق وضواحي باريس.



تونس.. 37 ألف عامل بلدي في إضراب عن العمل

دخل أكثر من 37 ألف عامل في بلديات تونس، الاثنين 21 من الشهر الجاري، في إضراب لمدة يومين من أجل مطالب اجتماعية ومعيشية، وقال عضو النقابة العامة للبلديات التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل وتعتبر من أكبر النقابات العمالية في تونس إن 37 ألف عامل وموظف بلدي، دخلوا في إضراب لمدة يومين، وأضاف: «كان الإضراب ناجحاً مئة بالمئة، بعد تلك وعدم استجابة رئاسة الحكومة والإدارات لتنفيذ الاتفاقيات المبرمة سابقاً»، وقال «نطالب بقانون أساسي للعاملين، وتثبيت المتعاقدين، بحسب الشهادات العلمية الحاصلين عليها»، كما يطالب العمال والنقابات بزيادة نسبة الترفيعات الدورية للعاملين وتؤكد النقابات بأنها ليست لها انعكاسات مالية كبيرة.

أسئلة تحتاج إلى إجابات؟



هذه مداخلة تقدم بها أحد النقابيين من عمال القطاع الخاص، وقد تكون المداخلة الوحيدة التي طرحت مجموعة من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابات عنها باعتبارها تمس المصالح والحقوق المباشرة لعمال القطاع الخاص المغيّب وجودهم في المؤتمرات التي عقدت، أو يكاد أن يكون مغيباً حيث لم يظهر صوتهم ومواقفهم بشكل واضح وجلي حيث يجب أن يظهر، وهذا مرده إلى غياب دور النقابات عن الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم، وبالتالي تركهم لقدرهم يصارعون من أجل لقمتهم وحقوقهم بأجور عادلة كما هو حال جميع العمال.

أولاً: للتذكير عمال القطاع الخاص هم مواطنون في الجمهورية العربية السورية.
- طالبنا كثيراً بتعديل قانون العمل رقم 17 لما فيه من ظلم واستعباد وهدر لكرامة العامل وحتى الآن لم تتم الاستجابة لمطلبنا وحفظ كرامة هذه الشريحة من العمال.
- قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتجاهل نصوص ومواد هذا القانون وأهمها المادة «90»، الفقرة «4» التي أعطت للعامل الحق في التفرغ الدوري والزيادة الدورية للأجور، وتم تثبيت واحدة منها وهي الزيادة الدورية كل سنتين بنسبة 9% بحدّها الأدنى وتم اعتمادها حاسوبياً من قبل مؤسسة التأمينات الاجتماعية وتجاهلت الحق في التفرغ الدوري.
- مؤخراً صدرت ثلاثة مراسيم جمهورية بالزيادات على الراتب للقطاع العام ونسأل هنا وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لماذا لم يتم تشميل عمال القطاع الخاص بهذه الزيادات إذا كانت تعتبرهم عمالاً في هذا الوطن.

عقوبات ورفع كل الغرامات عشرة أضعاف ما كانت عليه.
- إلغاء الخانة الأخيرة من استمارة الانفكاك بسبب استغلالها من قبل صاحب العمل وسحب تعويضات العمال.
- نطالب بتشميل عمال القطاع الخاص بالسكن العمالي.

- نطالب بإلغاء المواد «205، 206، 207، 208، 209» الخاصة بالمحاكم العمالية لأنها ساوت بين الجلال والضحية وضاعت حقوق العمال في هذه المحكمة وكافأت الجلال على حساب الضحية في أحكامها.
- تعديل المادة «258» من الباب الثالث عشر

«خليني إحكيك»

ما إن طرحنا سؤالنا على أبي عادل وهو رجل خمسيني يعمل في أحد معامل صناعة وحياسة القماش الموجود في المنطقة الصناعية بدمشق حتى استلم الحديث من بابه إلى محرابه وقال لنا معلش إسالك أنا وأنت جاوب عني وعنك كيف بدنا نعيش؟ شو لازم ناكل؟ لقمة الخبز ما بقا شعبنا؟ بتنام بنفיק بتلاقى المواد غليانة، عدا رفع الدعم.

■ مراسل قاسيون - ريف دمشق

تخيل أنا استبعدوني من الدعم لأنو عندي سجل تجاري من قبل الأزمة بحكم كان عندي مشغل صغير راح بالعمليات العسكرية اللي صارت بالغطوة يعني مو بس راح الرزق وما حدا عوضنا لا، وكمان شالوا الدعم عنا لأنو كنا بيوم من الأيام ناس بتشتغل وأعلى الشي حجج الحكومة



كيلو القماش بسعر وببيلش يقص ويحط تكاليف مازوت للمولدة ولو ازم إنتاج وبززل بضاعتو عالسوق ما فيها ربح ما بقا فيها ربح 10% أبو زيد خالو وحتى إذا ربح صدقني أنو التضخم بيرجع ويبلغ كل شي لأنو بدو يرجع يشتري مواد أولية بكون حقها طلع 25% كنت صاحب شغل وبعرف هالقصاص يا سيدي كتر خير الله لسا المعمل شغال وهالعمال عم تاخذ رواتب، 43 عيلة عم تاكل من هالمعمل اللي شايفو ويأرييت أكل مثل العالم والناس خليفها لربك أحسن الشي، فلا تسألني شو عم تاكلوا هالأيام وكيف عم نصرف على معيشتنا؟ ولا تسألني عالحل لأنو كلنا معرف شو الحل؟ الحل أنو يصير تغيير مو أي تغيير شكلي، البلد بدنا تغيير حقيقي هالبلد لازمها نفضة اقتصادية بتبيلش بعقلية صح مبنية على مصلحة الشغيلة والإنتاج وبدون فساد ولنقدر نعمل هيك لازمنا حل سياسي أول مو؟

من رقبة العمال، أجورنا من جهة عم تنزل بشكل مستمر ومعيشتنا من جهة، يعني نحن الشغيلة بس كمان نحن المستهلكين والله صرنا عاجزين عن كل شي، شو رأيك إني صرت أزعل على معلمي، بيشتري

وانتاوات حواجز وانتاوات جمارك وشي تموين وشي ضريبة حتى التاجر بضربة جمارك وحدة عم يفلس والحرفيين الله يساعدكم بزيارة لجماعة المالية بحطوا ملايين وكل هاد بالآخر بيطلع

ووزرائها ومدرائها فكل مرة الحجج جاهزة ويبرموها عالتجار وكأن هالتجار من غير كوكب، فوت عالفيس وشوف العجب الصناعيين عم يطفشوا حتى مواد أولية مو متوفرة وكل يوم سعرها بطلوع

معركة أوكرانيا... وما بعدها!



يقف العالم بأسره، وكما يقال، على رجل واحدة اليوم، مناهباً لتغييرات كبرى نتحقق فعلاً، ومنخوفاً من الاحتمالات الخطرة القائمة دائماً، طالما النخب المالية لديها إمكانات الوصول إلى الأضرار الحمراء المربعة للأسلحة الأشد تدميراً وفتكاً... ولكن هذا كله ليس إلا المظهر الخارجي لصورة أشد تعقيداً وتشعباً...

■ مركز دراسات قاسيون

قراءة المعركة الجارية اليوم ضمن أوكرانيا، وامتداداتها العالمية التي تصل حتى آخر بقاع الأرض، يتطلب رؤية متوازنة لمختلف الأبعاد الفعلية لها، وليس الوقوف عند ما تقدمه وسائل الإعلام المختلفة في تغطيتها للأمر، والتي تحمل الطابع الدعائي بالدرجة الأولى، لا التفسيري.

ضمن محاولة التفسير، يمكن تثبيت بضع نقاط أساسية:

أولاً: العملية العسكرية الروسية لا تستهدف أوكرانيا بقدر ما تستهدف الناتو وتمتددهم الخطر والمستمر منذ 30 عاماً وبلا هوادة لتطويق روسيا، وكذا لمحاولة إحكام السيطرة العالمية للولايات المتحدة.

ثانياً: عملية التمدد العسكري الأمريكي خلال العقود الماضية، شملت ضمناً 14 دولة من فضاء الاتحاد السوفييتي السابق وجواره إلى الناتو، ابتداءً من عام 1997... أي أنها طوّقت روسيا بشكل شبه كامل من الغرب. عملية التمدد هذه، كانت ولا تزال نتيجة موضوعية لفرق الكمون بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، أي إن التراجع المستمر الفعلي للقوة الاقتصادية الأمريكية وضمناً لسيطرة الدولار عالمياً، كانت تدفع الأمريكي بشكل إجباري للتغطية على هذا التراجع بمزيد من الحضور العسكري، ليفرض بالقوة ما لم يعد قادراً على فرضه بالاقتصاد... ولكن هذه العملية نفسها، أي تعويض الاقتصاد بالعسكر، دخلت مرحلة «تجاوب حاد» تراكبت فيه موجتا الاقتصاد والعسكر بشكل يخدم كلا منهما، منذ عام 2008 تقريباً، أي مع الأزمة المالية، حيث دخلت الولايات المتحدة طوراً تاريخياً جديداً من التراجع لم تعد فيه القوة العسكرية قادرة على دعم الاقتصاد (أي بالتحديد على منع صعود الصاعدين وخاصة الصين)، ولم تعد القوة الاقتصادية والمالية قادرة على الإبقاء على النشاط العسكري بالزخم نفسه، وبالتطور التقني نفسه... وما نراه الآن في أوكرانيا هو أقرب إلى حالة الشلل، حيث لا إجراءات فعلية يستطيع الناتو اتخاذها، سوى التصريحات والعقوبات «وهذه الأخيرة لها آثار معاكسة سنأتي عليها لاحقاً».

ثالثاً: إذا كانت التغيرات في الميزان الدولي قد تراكمت خلال العامين السابقين، «اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً»، فإن نقطة التحول النوعي فيها هي ما نعيشه اليوم؛ ويبدو أن الذروة العسكرية التي نشهدها الآن، «والتي قد لا تكون الذروة العليا»، هي العمر الذي لا مفر منه في دفع عملية الانتقال إلى نهاياتها... رابعاً: عملية الانتقال هذه، ليست حرباً باردة جديدة، وليست انتقالاً نحو ثنائية أو تعددية قطبية، بل هي أبعد من ذلك وأعظم، «راجع مقالة: **أربعة مستويات في قراءة التحول الدولي الجاري**، قاسيون العدد 1057، بتاريخ 14 شباط 2022».

خامساً: ارتفاع الصراع إلى مستواه الحالي،

الأكد، أن المتضرر الأكبر في المدى المنظور من عمليات التضخم الكبرى الجارية حول العالم، وبالدفع الأمريكي بالدرجة الأولى، ستكون شعوب هذا العالم، وضمناً الشعب الروسي... ولكن هذا نفسه، هو ما يعطي دفعاً مزدوجاً، خارجياً وداخلياً، لتعميق الفرز في موسكو نفسها وتضعيده، أي الفرز اللازم لمعركة الانتهاء من علاقات التبادل اللامتكافئ مع الغرب ومن التبعية الاقتصادية، بالتوازي مع ضرب نمط توزيع الثروة القائم... هذا الفرز وهذه المعركة بالذات، هي المعركة الأكبر والأهم، والتي ربما تكون أهم النتائج التي قدح زنادها الناتو نفسه بتبعياته وتماديه... وهذا الفرز وهذه المعركة، أي ضد النخب المالية والاقتصادية المرتبطة بالغرب والناهبة داخلياً، هي الطريق الإجباري بالنسبة لروسيا للانتقال الفعلي نحو العالم الجديد، ودفع العالم بأسره للتحالف مع الصين، ومع كل من في هذا الاتجاه الدولي نحو الأفق الجديدة...

نقطة إضافية:

اشتداد الصراع الدولي يعني أيضاً أن مختلف النقاط المشتعلة والمأزومة في العالم والمعلق مصيرها إلى هذه الدرجة أو تلك «بالوصول إلى توافق مع الغرب، يعلم الجميع أن الغرب لا يريد، ولا يسعى نحوه، وإنما يعمل فقط على تعميق الأزمات وتأخيرها وتحويلها إلى مستنقعات أسنة»، هذا الاشتداد بالصراع، يفتح الباب نحو حل هذه الأزمات فعلياً، أي نحو حلها بعيداً عن الغرب ورغماً عنه... وسورية ربما تكون العنوان الأهم عالمياً لهذا النموذج القادم من حل الأزمات دون الغرب ورغماً عنه... وربما أحد المؤشرات المهمة بهذا الاتجاه **الخبر** الذي نشره الموقع الرسمي للكرمينل يوم 25 شباط الجاري حول المحادثة الهاتفية التي جرت بين الرئيسين الروسي والسوري، ومما جاء فيه: «تم بحث التسوية السورية، وعلى وجه الخصوص، تعزيز العملية السياسية ضمن صيغة أستانا...».

ولكن أيضاً في كل البلدان النامية التي ستتأثر بشكل كبير وسريع من بوابة الاقتصاد»، نقول: إن فصل قسم أساسي من بنوك روسيا عن سويقت، سيكون في المدى المتوسط خدمة كبرى لتسريع عملية الانتقال التاريخي الجارية، لأنها ستعزز الارتباطات البينية بين الاقتصادات الصاعدة، والمعزولة عن الدولار، وستؤدي بالدولار نفسه في نهاية المطاف إلى تضخم تاريخي يقرب نهايته.

ج- بالنسبة لروسيا نفسها، فإن الضمان الأهم للنجاح في الانتقال نحو العالم الجديد، ليست السيطرة على كييف ووضع حد لتمدد الناتو الذي امتد لـ 14 دولة في محيط روسيا خلال العشرين عاماً الماضية، فحسب «على أهمية هذا الأمر»، بل هو تخليص موسكو نفسها، وروسيا ككل من الارتباط بالمنظومة المالية والاقتصادية العالمية التي يلعب الاقتصاد الروسي ضمنها دور المنهوب عبر التبادل اللامتكافئ ضمن تقسيم العمل الدولي. وكما أشارت مقالة مركز دراسات قاسيون التي وضعنا رابطها ضمن هذه المادة، فإن الفيدرالي الأمريكي والنخب المالية العالمية لا تزال حتى اليوم شديدة التأثير في إدارة الوضع الاقتصادي الداخلي في روسيا، ويستحيل الانتقال نحو العالم الجديد الذي لا يسود فيه الغرب الأمريكي دون توجيه ضربات حاسمة للشراكة بين النخب المالية في روسيا نفسها، وبين النخب المالية الغربية...

ما يدعو للتفاؤل في المسألة ككل، أن الذهاب بالمواجهة إلى الحد الذي نراه الآن، والذي تعبر عنه معركة أوكرانيا، يعني ضمناً أن المواجهة الداخلية في روسيا ضد النخب المالية، قد دخلت طوراً جديداً (على سبيل المثال لا الحصر، فإن المنصر المباشر حتى اللحظة من العقوبات الأمريكية هي البنوك والشركات المالية الأكبر ضمن روسيا، وكذا بعض نخبها المالية، التي تكاد لا تخفي ارتباطها وعلاقاتها المباشرة بالغرب ومنظومته الدبلوماسية)».

الاشتداد بالصراع
يفتح الباب نحو
حل الأزمات فعلياً
وسورية ربما
تكون العنوان
الأهم عالمياً لهذا
النموذج القادم من
حل الأزمات دون
الغرب ورغماً عنه

مع أوكرانيا.. تضيق هوامش اللعب بين الغرب والشرق



المتحدة مفادها أن إسرائيل ليست فقط في الجانب الصحيح، ولكنها تعمل على إنشاء جبهة إقليمية تدعم سياساتها».

مقال في ميدل إيست آي، أحد وسائل الإعلام الغربية العديدة التي تحدثت أيضاً عن هذا الموضوع بإسهاب، تناول على وجه التحديد مخاوف «إسرائيل» فيما يتعلق بالعقوبات الأمريكية على روسيا وكيف سيؤثر ذلك على عملياتها في سورية. يشير المقال إلى أنه بينما تتمتع «إسرائيل» بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة «والغرب بشكل عام» وروسيا وأوكرانيا، فقد «قال العديد من المسؤولين الإسرائيليين إنه إذا كان عليهم الاختيار بين الجانبين، روسيا أو الولايات المتحدة، فإنهم سيضطرون إلى الوقوف إلى جانب واشنطن». ونقل المقال عن وزير «إسرائيلي» قوله «قلبنا في اتجاه الولايات المتحدة».

الأربعاء 23 شباط

نشرت صحيفة جيروزاليم بوست **مقالاً** قدم لمحة عامة عن دور «إسرائيل» في سورية في سياق علاقتها مع روسيا، وكيف تدهورت هذه العلاقة بشكل عام مع مرور الوقت. وفي هذا السياق يشير المقال إلى أن «إسرائيل قريبة من شركائها الخليجيين ومن الولايات المتحدة، لكن سوريا قضية كبيرة» - بما يعني أنه يصعب على الكيان أن ينحاز علناً وبشكل كامل للولايات المتحدة ضد روسيا انطلاقاً من أهمية المسألة السورية.

وفي حين لم يتم إجراء ربط بشكل مباشر مع قضية أوكرانيا، فإن المقال يقيم المقارنة بناءً على التجربة السورية حول سبب حاجة «إسرائيل» إلى توخي الحذر في الطريقة التي تتعامل بها مع مسألة أوكرانيا، وبالمعايير نفسها: القرب من الولايات المتحدة/ الغرب، ولكن هنالك قضايا مهمة تتعلق بروسيا.

بالقول إن: «إسرائيل لن تكون قادرة على الحفاظ على الحياد وستضطر إلى الوقوف إلى جانب واشنطن، مع الحفاظ على قناة حوار مع موسكو». وبحسب المقال، فإن جميع دول المنطقة، وليس «إسرائيل» فقط، «مهممة بالحفاظ على موقف محايد قدر الإمكان وتجنب اتخاذ موقف واختيار جانب». يتابع المقال أنه «على الرغم من الفهم بأن الولايات المتحدة تقلل من مشاركتها في الشرق الأوسط، لا تزال معظم دول المنطقة ترى العلاقات الجيدة مع الإدارة الأمريكية كركيزة أساسية في تصورها الأمني. ومن ناحية أخرى، فإنها ترى أن عليها توسيع العلاقات العسكرية وصفقات شراء الأسلحة الروسية، بما يتجاوز الانخراط الروسي العميق في الحرب في سورية».

وفقاً لهذا المقال، فإن للآزمة الأوكرانية تداعيات على ثلاثة مستويات: عالمية وإقليمية وعلى «أقرب جار في الشمال» - أي سورية. حول هذه الأخيرة، يقول المقال إن «رد الولايات المتحدة على هجوم روسي في أوكرانيا... من المرجح أن يكون له عواقب سلبية على إسرائيل. كجزء من رد روسيا على حلفاء الولايات المتحدة، من الممكن أن توقف موسكو التنسيق العملياتي الروسي الإسرائيلي وكذلك يمكن أن تحاول إحباط الهجمات الإسرائيلية في سورية».

ويختتم المقال بتوصيات تميل جميعها في جوهرها إلى الفكرة نفسها القائلة بأن العلاقة مع الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة، هي الأكثر أهمية بالنسبة لـ «إسرائيل»، ويختتم بالقول «يجب على إسرائيل أن توسع جهودها لتأسيس العلاقات مع دول المنطقة وتوجيه رسائل إيجابية لها، من أجل الاستعداد لاحتمال حدوث صدمات داخلية فيها ومنع حدوث انتكاسة في عملية التطبيع. وسيرسل هذا أيضاً رسالة إلى الولايات

قال العديد من المسؤولين الإسرائيليين إنه إذا كان عليهم الاختيار بين روسيا أو الولايات المتحدة فإنهم سيفعلون ذلك يجب ان نقف إلى جانب واشنطن

منذ بدأت الأزمة الأوكرانية بالتصاعد بشكل درامي مؤخراً، وخاصة بعد انطلاق العملية العسكرية الروسية، بدأت الدول في مختلف أنحاء العالم بالاصطفاف اصطفاً حاداً في هذا الجانب أو ذاك؛ وباتت الأمور مستقطبة إلى الحد الأقصى؛ إما أن تقف مع الغرب أو ضده. مع ذلك، فإن بعض اللاعبين الإقليميين والدوليين، وجدوا أنفسهم ممزقين في ظل هذا الاصطفاف، لاعتبارات متعددة.

■ مركز دراسات قاسيون

كما قد تحدثنا في **مقال سابق** عن السلوك «الإسرائيلي» اتجاه القضية الأوكرانية في سياق مناقشة الدوريات الجوية المشتركة التي قامت بها روسيا مع الجيش السوري بالقرب من الجولان السوري المحتل. مع تصاعد الأحداث في أوكرانيا الأسبوع الماضي، بدأت وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم في التغطية والتحليل الفوريين. غطت وسائل الإعلام «الإسرائيلية» هذا الموضوع على نطاق واسع، مع عشرات المقالات والتحليلات، وكلها تقريباً تربط ما يجري بسورية... ومن المثير للاهتمام، أن العديد من وسائل الإعلام الغربية قد ناقشت أيضاً هذا الموضوع نفسه «أوكرانيا» مع التركيز على «إسرائيل» وموقفها منه، ومع الإشارة دائماً إلى سورية.

هنا، سوف تلقي نظرة على بعض ما قالته وسائل الإعلام، وخاصة «الإسرائيلية»، حول الأحداث في أوكرانيا خلال الأسبوع الماضي، لما لذلك من أهمية في فهم تأثيرات ما يجري بالمعنى العالمي على منطقتنا ككل، وعلى الصراع الأساسي فيها:

الإثنين، 21 شباط

قبل بدء معركة أوكرانيا، نشرت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» **مقالاً** يستكشف

المخاوف «الإسرائيلية» من تأثيرات العقوبات الأمريكية على روسيا في الغارات «الإسرائيلية» على سورية. وبحسب المقال: «قال مسؤولون أمنيون لم يكشفوا عن أسمائهم... إن علاقات إسرائيل الوثيقة مع الولايات المتحدة قد تعرض تنسيقها مع موسكو للخطر فيما يتعلق بعملياتها في سورية».

يستشهد المقال بقول مسؤول إن: «العقوبات الأمريكية ضد روسيا تضع إسرائيل في موقف محرج للغاية... الولايات المتحدة حليف مستقر طويل الأمد، لكن إسرائيل بحاجة إلى روسيا في ظل الظروف السائدة في الشرق الأوسط».

ويتابع المقال الحديث عن علاقة «إسرائيل» بروسيا التي أصبحت متوترة بشكل متزايد مؤخراً، مشيراً إلى الدوريات الجوية المشتركة المذكورة أعلاه. وفي هذا الصدد، أشار المقال إلى أن: «المسؤولين الإسرائيليين يجاهدون لفهم سبب قيام روسيا، التي أعلنت أن مثل هذه الدوريات المشتركة كان من المتوقع أن تكون حدثاً منتظماً، بتغيير سياستها اتجاه إسرائيل».

الثلاثاء 22 شباط

نشر موقع إخباري «إسرائيلي» News1، **مقالاً** قبل المعركة أيضاً، يستكشف تأثير الأزمة الوشكة على «إسرائيل». بدأ المقال

حول تخوفات الكيان من التأثيرات عليه وعلى سورية

في البداية، إنها مشكلة كبيرة. ليس هناك شك في أنه إذا لم تكن لدينا الحدود، لكان بإمكاننا التصرف مع أوكرانيا بطريقة مختلفة تماماً.

الجمعة 25 شباط

نشرت **ذا تايمز أوف إسرائيل** مقالاً بدأ بالإشارة إلى أن «[إسرائيل] ممزقة بسبب الرغبة في الوقوف مع الحلفاء الرئيسيين في إدانة الغزو، ولكنها أيضاً حذرة جداً من استعداد موسكو، التي تلعب دوراً عسكرياً رئيسياً في الجهة الأخرى من الحدود الشمالية لإسرائيل». يؤدي هذا إلى التساؤل عما يجب فعله: «الوقوف إلى جانب الروح الغربية التي احتضنتها إسرائيل منذ نشأتها، أم الاهتمام بالعلاقات الروسي الذي يلوح في الأفق على عتبة إسرائيل، في سورية؟»، ويشير أحد التعليقات إلى أن «روسيا تسيطر على المجال الجوي في سورية، وترى إسرائيل ضرورة الاستمرار في القيام بعمليات في سورية... وهي بحاجة إلى موافقة ضمنية على الأقل من الكرملين. لذلك، ستجد أن يدها مقيدة طالما أنها تعطي الأولوية لهذه العمليات العسكرية».

يشير المقال إلى مناسبات سابقة حاولت فيها «إسرائيل» أن تكون براغماتية مع روسيا؛ «في عام 2014، عندما حفزت الولايات المتحدة قراراً للجمعية العامة للأمم المتحدة يدين استيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم من أوكرانيا، نأت إسرائيل بنفسها، وخرقت ممارستها المعتادة في التصويت مع الولايات المتحدة حتى في أكثر القضايا غموضاً».

ومن المثير للاهتمام، أن **مقالاً آخر** في «ذا تايمز أوف إسرائيل» نشر اليوم، ذكر أنه «على الرغم من طلب إدارة بايدن لدعم قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يدين الغزو الروسي لأوكرانيا، امتنعت إسرائيل عن القيام بذلك». في النهاية، وقعت 81 دولة على القرار بصفتها راعية للقرار، لكن القرار فشل في تمريره في مجلس الأمن، حيث عارضته روسيا، وامتنعت الصين عن التصويت عليه. يصف المقال علاقة «إسرائيل» بالطرفين بطريقة مثيرة للاهتمام، لكنها معبرة جداً: «إسرائيل هي واحدة من الدول القليلة التي تحافظ على علاقات دافئة نسبياً مع كل من أوكرانيا، وهي دولة ديمقراطية غربية أخرى، بالإضافة إلى روسيا، التي تسيطر على المجال الجوي فوق سورية».

السبت 26 شباط

تجدر الإشارة إلى الأمر الذي تناقلته العديد من وسائل الإعلام، بما في ذلك **مقال** نُشر في «ذا تايمز أوف إسرائيل»، بخصوص منشور للسفارة الأوكرانية في «إسرائيل» يدعو الناس للتطوع للقتال ضد روسيا. وتم حذف هذا المنشور في وقت لاحق.

خلاصة:

رغم المحاولات المستميتة التي تبذلها «إسرائيل» لتصوير نفسها في موقع غربي بطبيعة الحال، ولكن محايد نسبياً اتجاه روسيا، إلا أن تصاعد التناقض الغربي الروسي يضيّق مع كل ساعة إضافية الهوامش التي يحاول كيان الاحتلال اللعب ضمنها؛ فكل الألعاب الإعلامية والسياسية التي تسعى «إسرائيل» من خلالها إلى تصوير نفسها «دولة طبيعية»، توازن علاقاتها الدولية وفقاً لمصالحها، تدهس بشكل متسارع تحت عجلات الواقع والحقيقة؛ ف«إسرائيل» بوصفها من حيث الجوهر مشروعاً غربياً واستعمارياً، ومع تصاعد التناقض، لا يمكنها أن تكون غير ذلك، ولا يمكنها تالياً إلى أن تبرز للعلن اصطفاها المعروف مسبقاً للجميع، أي اصطفاها الغربي، وبخاصة ضمن المعسكر الأمريكي البريطاني، الذي يلعب اليوم الدور الأكثر شراسة في مواجهة روسيا... وهذا كله بطبيعة الحال، لن يمر دون آثار كبرى وتأثيرات كبرى على الوضع في سورية...



الخميس 24 شباط

خلال اليوم الأول من المرحلة العسكرية للأزمة، كان هناك عدد كبير من المقالات والتحليلات، ركز الكثير منها على ارتباط المسألة بالمنطقة وبسورية على وجه التحديد. فيما يلي بعض مما جاء في المقالات العديدة المنشورة في هذا اليوم...

ربط **مقال** في صحيفة هآرتس البيان المؤيد لأوكرانيا بالأزمة السورية، والذي كما ذكر أعلاه -أي البيان- «امتنع عن ذكر روسيا أو الرئيس بوتين». يمتنع المقال ليقول إن: «لإسرائيل مصلحة في الحفاظ على الحياد من أجل منع صراع يصعب معه مواصلة هجماتها في سورية، حيث لروسيا وجود عسكري».

نشرت صحيفة جيروزاليم بوست **مقالاً** بعنوان «الحرب في أوكرانيا لن توقف حملة الحرب بين الحروب» الإسرائيلية في سورية، حيث نظرت في الهجمات الأخيرة على سورية، ثم ينتقل المقال إلى ملاحظة أنه «مع تصاعد التوترات بين موسكو وكييف والغرب، كانت [إسرائيل] براغماتية للغاية في تحديد كيفية استجابتها للأزمة. لكن إسرائيل تدرك أنها لا تستطيع وقف عملها العسكري ضد حزب الله وإيران».

وبالنظر إلى العواقب المحتملة لموقف أوضح، يشير المقال إلى أنه «في حين أنه من غير المرجح أن تعترض القوات الروسية في سورية طائرات أو صواريخ إسرائيلية، يمكن أن تغض موسكو الطرف عن تصرفات إيران وحزب الله في البلاد، حتى أنهم قد يسمحون للقوات السورية بتشغيل بطاريات الدفاع الصاروخي S-300 و S-400 المتقدمة التي كانت حتى الآن مدارة من قبل القوات الروسية».

تحدث **مقال آخر**، نشرته صحيفة جيروزاليم بوست أيضاً، عن كيفية قيام جيش الاحتلال

ذكرت **صحيفة يديعوت أحرونوت** أنه بعد المشاورات بين كبار المسؤولين، بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الخارجية، «أصدرت وزارة الخارجية أول موقف رسمي لها لدعم أوكرانيا - ولكن دون إدانة تصرفات روسيا» (في 24 شباط، نشرت وزارة الخارجية الإسرائيلية «**بياناً رسمياً** يدين الهجمات، لكن دون إدانة مباشرة لروسيا أو الرئيس الروسي. وفي اليوم نفسه، خلال **كلمة** ألقاها في حفل تخرج ضباط جيش الاحتلال، ذكر رئيس الوزراء «الإسرائيلي» نفتالي بينيت الأمانة في أوكرانيا، داعياً إلى الحوار المؤدي إلى حل، لكنه لم يذكر روسيا ولو مرة واحدة».

ونقل مكتب بنيت رسائل مماثلة. وفي هذا الصدد، و«بحسب مصدر سياسي، جاء البيان بعد حوار مع الأمريكيين حول الموضوع، ولم يكن هناك مطلب أمريكي لإدانة إسرائيلية صريحة لروسيا». بالإضافة إلى ذلك «شارك مسؤولون كبار من وزارة الخارجية وهيئة أركان الأمن القومي «مجلس الأمن القومي» في المناقشات، بهدف صياغة بيان لا يغضب روسيا - وهي سلطة يجبر نفوذها المطلق على سورية إسرائيل على التصرف بالتنسيق الكامل معها».

جدير بالذكر أنه خلال **اجتماع لمجلس الأمن** عقد في 23 شباط حول القضية الفلسطينية، انتقد الممثل الروسي لدى الأمم المتحدة بشدة الإجراءات «الإسرائيلية» في فلسطين وضد الفلسطينيين، و«أعرب عن قلقه إزاء خطة تل أبيب لتوسيع الأنشطة الاستيطانية في فلسطين وفي مرتفعات الجولان السورية»، وأضاف أن روسيا «لا تعترف بسيادة إسرائيل على تلك المنطقة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سورية». وهذا الكلام نفسه نشر أيضاً في **تقرير** على الموقع الرسمي للبعثة الروسية لدى الأمم المتحدة.

إسرائيل بوصفها من حيث الجوهر مشروعاً غربياً واستعمارياً لا يمكنها أن تبرز للعلن اصطفاها المعروف مسبقاً للجميع أي اصطفاها الغربي

تطورات أوكرانيا.. ذريعة جديدة وفرصة للنهب



طيلة سنوات الحرب والأزمة لم يعدم كبار حيتان أصحاب الأرباح الذرائع لتبرير نهبهم وفسادهم واستغلالهم، وصولاً إلى مستويات أعلى وأعلى من التحكم بالواقع الاقتصادي، وبالعمليات الاقتصادية والمالية الجارية في البلاد، مستندين في ذلك إلى جملة السياسات الليبرالية المطبقة حكومياً، المحايدة لهم والمدافعة عن مصالحهم على طول الخط، والتي وصلت بنتائجها العملية إلى مرحلة التوحش على المستوى الاقتصادي والمعيشي والخدمي، على حساب أصحاب الأجور من الغالبية الفقيرة طبعاً، وعلى حساب الاقتصاد الوطني والمصلحة الوطنية بالنتيجة.

■ عاصي اسماعيل

وقد أتاحت أمام هؤلاء مؤخراً فرصة ذريعة جديدة، بسبب التطورات المستجدة في ملف الأزمة الأوكرانية وتداعياتها المتوقعة، كي يزيّدوا من معدلات نهبهم واستغلالهم بغاية الحصول على هوامش ربح إضافية، وكي يرفعوا من مستويات تحكمهم، وخاصة على مستوى الاحتياجات الضرورية لعموم المواطنين.

وكذلك أتاحت الفرصة أمام الحكومة لتكريس نهجها المتمثل بتقليص دور الدولة وتغييبه، وبتخفيض الإنفاق العام، بما في ذلك وخاصة ما يتعلق بعنوان «توجيه الدعم لمستحقيه»، وصولاً إلى إنهائه كلياً، وبالسّعة الممكنة.

الإجراءات الحكومية المعلنة

تحت عنوان: «الإجراءات الحكومية لإدارة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في ظل التطورات الأخيرة»، و«استجابة للتطورات الحاصلة في ملف الأزمة الأوكرانية»، عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية مصغرة بتاريخ 2022/2/24.

وقد خلص الاجتماع إلى وضع بنود عمل للتعاطي مع هذا الوضع المستجّد لمدة شهرين، واتخاذ ما يلزم حيال تطورات، وذلك وفق خمسة مستويات، نلخص بما يلي:

- اتخاذ ما يلزم لإدارة المخازين المتوفرة من المواد الأساسية «القمح، السكر، الزيت، الرز ومادة البطاطا» خلال الشهرين المقبلين ومتطلبات تعزيزه والتفريق في مستويات توزيع هذه المواد وترشيدها لضمان استدامة توافرها ودراسة كل الخيارات لتوريدها بمختلف الوسائل.

- وضع قائمة بالتوريدات الأساسية الأكثر ضرورة خلال الشهرين المقبلين والاتفاق على عقود التوريدات ومتابعتها والتشديد على الموردين على استكمال الموقع منها بأسرع وقت ممكن.

- مراجعة المواد التي يتم تصديرها وتقييد التصدير خلال الشهرين المقبلين للمواد التي يمكن أن تسهم في استقرار السوق كمادة زيت الزيتون والمواد الغذائية المحفوظة وغيرها من المواد وأيضاً إدارة احتياجات السوق من الأدوية.

-دراسة إمكانية تخفيض بعض الأسعار الاستراتيجية لبعض المواد الأساسية بهدف تخفيض أسعار هذه المواد في السوق المحلية.

- وضع خطة لتوزيع كافة المشتقات النفطية خلال الشهرين المقبلين بما يضمن الانعظام في التوزيع وترشيده هذه العملية للقطاعات الضرورية ووضع خطة لتخفيض الكميات التي يتم تزويد السوق بها تدريجياً ودراسة

واقع التوريدات والتأكيد على أهمية سرعة معالجة موضوع استبعاد الشرائح من الدعم وفق ما تم إقراره للاستفادة من منعكساته الإيجابية على مستوى الوفرة في استهلاك المواد المدعومة.

-تشديد الرقابة على سوق الصرف لضمان استقراره خلال الشهرين المقبلين ومتابعة التطورات المتوقعة واتخاذ ما يلزم حيالها.

-الترشيح في تخصيص القطع خلال هذه المدة لتلبية الاحتياجات الأكثر ضرورة ووضع برمجة زمنية ونقدية مناسبة لتمويل عقود القمح كمادة استراتيجية.

- العمل على ترشيح الإنفاق العام حالياً بحيث يقتصر على الأولويات خلال هذه المدة حرصاً على عدم زيادة التمويل بالعجز.

- التشديد في مراقبة الأسواق وتوحيد الجهود لمراقبتها والتأكد من ضبط الأسعار ومنع أي شكل من مظاهر الاحتكار والتلاعب باستقرار السوق.

المهمّات والذريعة

تبدو الملامح العامة الخطيرة للتوجهات الحكومية أعلاه وكأنها ذات مضمون إيجابي، أو هكذا تظن الحكومة وتعمل على الترويج له، لكن ماذا عن الجانب العملي والتنفيذي منها، في ظل استمرار العمل بنفس السياسات التطبيقية الطالمة، وفي ظل الاستمرار بالتضحية بدور الدولة التحكيمي بالواقع الاقتصادي والمعيشي والخدمي؟! فالترجمة العملية للتوجهات أعلاه يمكن تبويبها بمحورين:

الأول هو: تكريس نهج السياسات التطبيقية الظالمة المتبعة.

والثاني هو: تكريس التحكم بالواقع الاقتصادي، والعمليات الاقتصادية والمالية، بأيدي القلة الناهبة والفاصلة والمستغلة بشكل أكثر وأعرق وأوسع مما سبق.

فتطورات الأزمة الأوكرانية، ومع الاعتراف بتداعياتها وأثارها المتوقعة، وعدم التقليل منها طبعاً، ما هي إلا ذريعة جديدة لتعلق عليها موبقات السياسات الحكومية التطبيقية،

ولن تكون إلا مبرراً لمزيد من فرص النهب والفساد على أيدي الطغمة المتحكمة بمفاصل وتفاصيل العمل الاقتصادي والمالي، ولمصلحتها.

فحتى الإعلان عن إمكانية تخفيض بعض الأسعار الاستراتيجية لبعض المواد الأساسية، أو إجراءات تقييد التصدير، كما ورد أعلاه، لن يصب إلا بمصلحة هذه الطغمة، مع عدم ضمان تخفيض الأسعار في السوق المحلية طبعاً، والتجارب الشبيهة السابقة خير دليل على ذلك.

فخلال الأيام القليلة الماضية أصاب السوق حالة إضافية من الغليان السعري على كافة السلع والمواد والخدمات، والقادم يبدو أسوأ، وخاصة على ضوء البدء بتنفيذ التوجهات الحكومية أعلاه!

النتائج المتوقعة لا تبشر بالخير!

التوجه الرسمي وفقاً للتفاصيل أعلاه، واستناداً للخبرات العملية المتركمة من نتائج جملة السياسات المعمول بها طيلة العقود الماضية وحتى الآن، وخاصة على مستوى استمرار تراجع دور الدولة التحكيمي، بل والتخلي عن الكثير من المهام والواجبات المفترضة بعهدتها لمصلحة قلة من الحيتان، يعني بالترجمة العملية، على المستوى التنفيذي خلال الشهرين القادمين، أننا

مقبلون على ما يلي: تبرير مسبق ومستمر، مع ضوء أخضر، لرفع أسعار المواد والسلع الأساسية وغير الأساسية في الأسواق، من قبل الجهات والقطاعات الرسمية والخاصة، بالإضافة إلى أسعار الخدمات المقدمة من هذه القطاعات.

مزيد من التخفيض على كمية المخصصات الموزعة من المواد الأساسية المدعومة «خبز-سكر-رز-مشتقات نفطية»، وزيادة الهامش الزمني بين موعد توزيع وآخر لها، أي تخفيض إضافي على الدعم.

المضي قدماً نحو توسيع دائرة الشرائح المستبعدة من الدعم، وصولاً إلى إنهائه كلياً، وبسرعة.

جرعة جديدة من تخفيض الإنفاق العام، تحت عنوان الترشيد والأولويات، والخشية المشروعة من أن يطال ذلك قطاعات «الكهرباء-المياه-الطبابة-التعليم.. وغيرها».

زيادة في تراجع الإنتاج «الصناعي والزراعي والحرفي»، كنتيجة متوقعة لعنوان «ترشيح توزيع المشتقات النفطية على القطاعات الضرورية» بالحد الأدنى، باعتبار أن الواقع العملي يشير إلى أن القطاع الإنتاجي خارج أولويات السياسات الحكومية، وما تمثله من مصالح.

مزيد من التحكم بتوريدات وسلاسل تسويق وتوزيع وبيع المواد والسلع، الأساسية وغير الأساسية، «كماً ونوعاً ومصدراً وسعراً»، على أيدي ولمصلحة كبار أصحاب الأرباح.

تعزيز إجراءات تقييد حركة السيولة النقدية، التي لم تصب بالتجربة العملية خلال السنين القليلة الماضية وحتى الآن، إلا بمصلحة كبار حيتان الثروة والمتحكمين بها.

زيادة فرص الاستحواذ على القطع، وخاصة المخصص لعمليات استيراد المواد الأساسية، من قبل ولمصلحة كبار الحيتان، مع المزيد من مركزته بأيديهم.

مزيد من التدهور على مستوى القيمة الشرائية لليرة بالنتيجة.

تسجيل المزيد من التراجع على المستوى الاقتصادي العام.

مزيد من التردّي على المستوى المعيشي والخدمي، أي مزيد من الإفطار العام بالمحصلة.

فالأزمة الأوكرانية، وفقاً للسياريو الرسمي المعلن أعلاه، أصبحت ذريعة مضافة إلى ذرائع الحرب والأزمة والحصار والعقوبات، لشن المزيد من الهجوم على حقوق ومصالح الغالبية الفقيرة، وعلى حساب حاجاتهم وضرورتهم الحياتية والمعيشية والخدمية، على أيدي الحكومة وبمباركتها، ولمصلحة حيتان الثروة والفساد، مع النتائج السلبية لكل ذلك على مستوى المصلحة الوطنية.

حوادث مؤلمة.. بمسؤولية السياسات الطبقية الظالمة



كثيرة هي الأخبار، المؤلمة والمؤسفة، المتداولة عبر وسائل الإعلام عن حالات الانتحار أو الشروع فيه، وعن عمليات القتل أو الشروع بها، وعن المشاجرات، وعن ممارسات العنف والتعنيف، وغيرها من الحوادث المؤسفة التي تندرج بهذا السياق، والتي تزايدت بشكل لافت خلال السنين القليلة الماضية.

■ عادل إبراهيم

شنقاً، حيث وصل إلى المستشفى متوفياً». وكان قد كشف مدير عام هيئة الطب الشرعي زاهر حجو، لصحيفة الوطن، عن «تسجيل 13 حالة انتحار خلال شهر كانون الثاني الفائت. وأشار إلى 10 حالات انتحار للذكور و3 نساء. أما عن أعداد ضحايا جرائم القتل المرتكبة خلال الشهر نفسه فقد بلغت 40 ضحية». وهناك الكثير من الأخبار المتداولة عن حوادث شبيهة مع كل أسف.

مسؤولية الدولة والحكومة والسياسات بعيداً عن الخوض في الجانب النفسي للضحايا الذي يوصلهم لاتخاذ قرار إنهاء الحياة عبر الانتحار، باعتبار له الاختصاصين الذين لن يوفروا جهداً بهذا الإطار، سبراً وتحليلاً لما قد يعتقل في نفس الضحية من اضطرابات، فإن ظروف الحرب والأزمة، مع نتائجها وتبعاتها السلبية تشرداً ونزوحاً، بالتوازي مع الواقع الاقتصادي والمعيشي الضاغط والمستمر، والمترجم عملياً بمستويات متزايدة البطالة، وبدرجات أعلى من الإفقار، وصولاً للعوز والجوع، مع غض الطرف عن كل موبقات الاستغلال والنهب والفساد الجارية على كافة المستويات، جميعها مع غيرها الكثير من الأسباب الموضوعية الأخرى، تلقي بأعبائها الثقيلة على السوريين، وعلى الغالبية الفقيرة بشكل أقسى وأعنف، مع كل تداعيات وأثار ذلك السلبية على تفاصيل الحياة اليومية لهؤلاء، بما في ذلك وخاصة على المستوى النفسي، وصولاً إلى حال انسداد الأفق والإحباط واليأس، الذي لم يعد مقتصراً على فئة عمرية بعينها، أو على جنس دون الآخر، أو على شريحة اجتماعية دون أخرى!

فالمتابع لتصرّيات الطبابة الشرعية وبياناتها، وللمعلومات التي تقدمها وزارة الداخلية عما يتم ضبطه من قبلها من جرائم وحوادث تبعا لمسؤولياتها، وللأخبار المتداولة عن بعضها مع تفاصيلها، يلحظ أن هناك تزايداً في كم هذه الحوادث، مع تباينات في شكلها ونوعها وتوصيفها، مع الاختلاف في ملابسات وظروف كل منها طبعاً. أما الملفت في كل ذلك، فهو أن التعاطي مع هذه الحوادث ما زال يتم على اعتبارها ذات طابع فردي محض، وغالباً مع تحميل المجتمع جزءاً من المسؤولية حيالها، بالجانب الأخلاقي والتربوي الأسري، بعيداً عن كل الظروف الموضوعية الأخرى، المحيطة والضاغطة على الجميع دون استثناء، وعن مسؤولية الدولة والسياسات الحكومية وواجباتها المفترضة حيالها!

أملتة مؤلمة

بحسب إذاعة شام إف إم بتاريخ 2022/2/16 «سجلت العاصمة دمشق في الأيام الأخيرة خمس حالات انتحار، واحدة منها أدت إلى الوفاة.. وأكد مصدر طبي خاص لـ «شام إف إم» تسجيل 5 محاولات انتحار في دمشق خلال الأيام الأخيرة، مبيناً أن 3 من الحالات ناجمة عن أخذ جرعة دوائية زائدة «سيادة 56 عاماً- فتاة 19 عاماً- طفلة 14 عاماً».. وأضاف: أن الحالة الرابعة هي محاولة انتحار لشاب (19 عاماً) تسبب لنفسه بجرح قاطع في رقبته «ذبح».. وأوضح المصدر الطبي أن الحالة الخامسة كانت لرجل أقدم على الانتحار

أمنهم الغذائي بالحد الأدنى! فجاء أساساً من أسباب معاناة المواطنين وأزماتهم تتحملها السياسات الحكومية الطبقية، الظالمة والمجحفة، وحدها، وبالتالي، فإنها تتحمل كل أوزار ما تصل إليه حال المواطنين من فقر وجوع وبؤس وإحباط واكتئاب ويأس. وبكل اختصار، طالما بقيت هذه السياسات الطبقية على حالها، فهذا يعني تسجيل المزيد من التردّي الاقتصادي والمعيشي، ولا غرابة بعد ذلك من استمرار تسجيل المزيد من حوادث الانتحار والعنف المؤسفة، أي: المزيد من الضحايا.

فالأرقام المؤسفة أعلاه، مع تنوع ضحاياها «ذكوراً وإناثاً، أطفالاً وشباباً وكباراً في السن» تعني أن مروحة الظروف الفردية الخاصة، على الرغم من أهميتها، إلا أنها ليست كافية لوحدها لتبرير هذا السلوك «الفردية» للضحايا، أو لتزايد أعدادها من كل بد! ولا يجدي التذرع هنا بالجانب الأخلاقي المجتمعي لتحمله أوزار المسؤولية على أسرة الضحايا، أو لتجسير المسؤولية على أسرة كل منهم، كما يحلو للبعض من أجل تكريس تغييب الدولة عن واجباتها بهذا الصدد، ولعدم تحميل الحكومة لمسؤولياتها تجاه المواطنين، وخاصة على مستوى ضمان

مخالفات البناء والاستفاقات المتأخرة والمزاجية



وعليها ما عليها من ملاحظات، فإنه من المفترض أن تقوم الدولة بواجباتها ومسؤولياتها ضمن إطار الشرطين أعلاه.

فكل ما عدا ذلك يؤكد أن الواقع والحاجة سيستمران في فرض توسيع رقعة المخالفات والعشوائيات إلى أمد غير منظور، لمصلحة حيتان تجار العقارات طبعاً، وعلى حساب المواطنين المحتاجين للسكن من كل بد!

فقط، بل على مستوى المواقفة والسلامة الإنشائية، وهو الأخطر!

لمصلحة الحيتان وعلى حساب المحتاجين!

كي لا يتم استمرار تبرير المخالفات والصمت عليها، ولي أذرع سلطات إنفاذ القانون بشأنها فساداً، كما هو سائد ومستمر حتى الآن، ولكيلا تكون عمليات ضبط المخالفات عبارة عن حالات استثنائية ومزاجية وانتقائية، لها ما لها

الاستطلاعات من المخالفات. والثاني: هو عامل الفساد الذي يغطي على المخالفات باستطلاعاتها وتوسعها، أي غض الطرف عن النصوص القانونية، وإبعاد لسلطة إنفاذها من أن تقوم بواجباتها، بمعنى أكثر وضوحاً: ابتلاع لسلطة الدولة نفسها بهذا المجال! بقي أن نشير إلى أن هذا الواقع كان وما زال فرصة ذهبية بالنسبة لتجار وسماسرة العقارات والأراضي، فهؤلاء استفادوا من تغييب دور الدولة على مستوى مسؤولياتها تجاه الحاجات المتنامية للسكن، وابتلاع هذا الدور على أيدي الفاسدين، ليحصلوا في جيوبهم أرباحاً مضاعفة من خلال مخالفات البناء، على حساب ما يجب أن تكون عليه المخططات العمرانية النظامية، وعلى حساب سلطة القانون وإنفاذه، والأهم، على حساب المحتاجين للسكن، ليس على مستوى الأسعار الباهظة

المتداول عن هدم بناء مخالف مؤلف من أربع طوابق في طرطوس، والذي لا يمكن اعتباره إلا أنه استفاقة متأخرة جداً على هذه المخالفة، مع الإشارة إلى أنها واحدة من عشرات المخالفات المشادة والمستمرة، والحديث هنا ليس على مستوى طرطوس فقط، فجميع المحافظات والمدن والبلدات مكتظة بمخالفات الأبنية، وعلى عينك يا بلديات ومحافظات!

أسباب ومستفيدون

من المعروف أن استفاقة المخالفات واتساع رقعتها ما كان لها أن تتم لولا توفر شرطين: الأول: مرتبط بسياسات السكن والإسكان المتبعة منذ عقود وحتى الآن، والتي لم تصل في عام من الأعوام السابقة لتسد الحاجات المتنامية للسكن ولو بحدودها الدنيا، مما برر، بشكل رسمي وغير رسمي- معلن أو مبطن- هذه

■ سمير علي

لكن مع كل أسف، إن ما يجري على مستوى غالبية مخالفات البناء أنها غائبة وبعيدة عن نفاذ سلطة القانون بشأنها، فمناطق المخالفات والعشوائيات، من حيث المساحة والاحتفاظ السكاني، أكبر بكثير من المناطق العمرانية المنظمة.

العام والاستثنائي

على الرغم من كثرة النصوص القانونية المتعلقة بمخالفات البناء، وكثرة التعليمات والتوجيهات بشأنها، وكثرة الجهات المسؤولة عن ضبطها، إلا أن الواقع اليومي يقول: إن مخالفات البناء مستمرة ومتزايدة ومتسعة، وبعض الحالات المسجلة على شكل تنظيم ضبوط مخالفات بها، أو هدم بعض أجزائها، ما هي إلا حالات استثنائية ونادرة جداً، ولا يقاس عليها. المثال على ذلك مؤخراً، هو الخبر

أن يتم هدم بناء مخالف في منطقة ما يعتبر في أحد جوانبه تغليباً للقانون على المصلحة الخاصة، ومؤشراً على نفاذ سلطة الدولة ضمن حدود تنفيذ النصوص القانونية، بما يضمن عدم التعدي على الحقوق المصانة.

الدواء بين سياط الغلاء والتوفر!



«لدينا دواء ويمكننا أن نقدّمه لك، ولكن سنضطر إلى رفع سعره «قليلاً» هذه المرة أيضاً!»

■ رندا الحسين

وكان هذا هو لسان حال وزارة الصحة بعد قيامها بإصدار نشرات أسعار لبعض الأصناف الدوائية، تتضمن المزيد من الرفع السعري عليها، وليس آخرها النشرة الصادرة بتاريخ 22 من شهر شباط الجاري. فقد شملت هذه النشرة الأخيرة بشكل خاص الصادات الحيوية وأدوية التهاب، حيث ارتفعت أسعار هذه الأصناف بنسبة تتراوح بين 30-40% علماً أنها كانت قد ارتفعت مسبقاً مع زيادة أسعار الأدوية بنسبة 30%، والتي حدثت بتاريخ 16 كانون الأول من العام الحالي. وكذلك تمّ رفع سعر بَقِيَّةِ أصناف الحليب، التي لم يطلها الارتفاع الماضي، حيث وصل سعر حليب رينو بلس «400 غ» إلى 17500 ل.س، ورينو بلس «900 غ» إلى 36000 ل.س. الزيادة شملت أدوية التهاب بمبالغ تراوحت بين 1500 و3000 ليرة، فارتفع سعر علبة حبوب «زدناد» من 6800 إلى 8800 ليرة، وسعر شراب التهاب «سيفيكسيم» من 2900 إلى 4500 ليرة، وحبوب «الآزيترومايسين» من 1600 إلى 2900 ليرة، وقد وصل سعر علبة «الأوغمنتين» عيار 1000 الحاوية على 14 حبة من حوالي 9000 إلى 12800 ليرة. وقال بعض الصيادلة إن الارتفاع طال أدوية تعتبر نوعية ومطلوبة، لكنها مقطوعة، مثل: الزدناد، والأوغمنتين،

وابر اللينكوماميسين، والأميكاسين، والبروس بلس، والسيبرون، والأزيتروايد.

هل رفع الأسعار هو الحل لتأمين الأدوية المقطوعة؟

لم يهدأ مسلسل رفع أسعار الأدوية، حاله كحال بقية السلع الأساسية الأخرى التي تشكّل عصب الحياة للناس، والمبررات موجودة دائماً! فالغرض الأساسي من رفع أسعار الأدوية هو تأمينها، بحسب تصريحات نقيب صيادلة سورية وفاء كيشي لإذاعة شام إف إم، فقد قالت إنه: «تمت مراسلة الوزارة لرفع السعر حتى يتوفر الدواء».

ولكن المستغرب وفق ما تقوله إحدى الصيدليات أن الدواء ورغم ارتفاع سعره إلا أنه لا يتوفر بشكل مريح، كاف ومستمر، حيث يتوفر مباشرة بعد عملية الرفع، ثم يعود بعد فترة إلى تواجده بشكل محدود ومقتن. تعزّي نقابة الصيادلة سبب الارتفاع إلى «ارتفاع تكاليف تصنيع الأدوية»، إضافة إلى «ارتفاع تكاليف الشحن في استيراد المواد الأولية»، وذلك وفق ما جاء في تصريح جهاد وضيجي عضو مجلس نقابة الصيادلة لصحيفة الوطن، إضافة إلى توقف بعض شركات الصرافة عن تمويل عمليات الاستيراد بالسعر المدعوم من قبل الحكومة. ولكن هل تسوّغ هذه المبررات الارتفاع المستمر واللامحدود للسلع الدوائية؟ ولا سيما في ظلّ الحديث عن

انخفاض فعالية وجودة بعض الأدوية، أي: ارتفاع أسعار وانخفاض فعالية بالنتيجة!

التوجه نحو تحرير سعر الدواء؟!
أدى صدور نشرة الأسعار الأخيرة إلى حدوث انفراج نسبي ومؤقت بالنسبة لتوفر بعض الأصناف، والتي كان الصيادلة يضطرون للجوء إلى السوق السوداء لشراؤها بالسعر الحر! وقد كان هذا أحد أهم أسباب اختلاف سعر بعض الأدوية من صيدلية إلى أخرى.

إذ تحولت السوق الدوائية إلى ساحة سمسرة ونهب من قبل الشركات الدوائية والمستودعات على حد سواء، وكل ذلك يحدث في ظلّ صمت وزارة الصحة ونقابة الصيادلة عن كل هذه التجاوزات، وتوجههما لكيل اللوم على الصيدلاني وحده، مع عدم تبرئة البعض من هؤلاء طبعاً! يقول أحد الصيادلة: «إن أزمة الدواء بين الانقطاع والارتفاع جعلت الخيارات أمامهم محدودة، فإما أن يلتزم الصيدلاني بالتسعيرات النظامية ويبتعد عن السوق السوداء، ممّا سيجعل صيدليته شبه فارغة، أو أن يلتزم بالحصص المقتنّة من الدواء التي توزعها المستودعات «علبة مثلاً كل أسبوع»، أو يحصل الصيدلاني على قطعة واحدة من دواء مقطوع بمقابل تحميل عدد كبير من القطع غير المرغوبة كثيراً، أو أن ينتظر ريثما تستجيب وزارة الصحة لطلب المعامل المستمر برفع الأسعار بغرض توفير الأصناف، ممّا سيؤدي إلى توقفه عن العمل أو تسببه بالخسائر بسبب

لا تستبعد نوصّل
لمكان يصير
حتى الدوا كلو
عالحر.. وبالأخر
ما حدا بياكلها
غير هالمواطن
الفقير

وجود طلب كبير على معظم الأدوية المقطوعة والمقتنّة، إذ إنّها أدوية أساسية لا يمكن التخلّي عن وجودها في الصيدلية!

وينتهي الصيدلاني حديثه بالقول: «لا تستبعد نوصّل لمكان يصير حتى الدوا كلو عالحر.. وبالأخر ما حدا بياكلها غير هالمواطن الفقير».

لا غرابة في حديث الصيدلاني الواضح أعلاه، فكل المؤشرات تدل على أن السياسات الحكومية ماضية بهذا الاتجاه، بالنسبة للأدوية أو غيرها من السلع والمواد، بل والخدمات أيضاً!

لا نمرض يعني!

بهذه العبارة يدير رجل ستيئي ظهره بعد خروجه من الصيدلية العاشرة بحثاً عن دوائه المقطوع! فرغم التوفر المحدود لبعض الأصناف إثر كل ارتفاع للأسعار، إلا أن هناك أصنافاً دوائية أساسية، كأدوية الضغط والقلب والسكري والسرطانات، غير متوافرة، وإن توافرت فبأسعار باهظة تكسر الظهر!

تقول إحدى الصيدليات: بات من المحزن مشاهدة ما يعانیه الناس عن كُتب في أزمة الدواء، ويبدو أن مقولة «درهم وقاية خير من قنطار علاج» قد أصبحت حاجة ملحة فعلاً في هكذا وضع! ولكن أنّى للمواطن أن يحافظ على صحته، في ظروف معيشية غير صحية ومزريّة، في ظل استمرار أدوات الضغط عليه، استغلالاً ونهباً وفساداً، والمتمثلة بجملة السياسات الطبقيّة المتبعة، المنحازة بالصد من مصالحه على طول الخط؟!

أمن الفساد النهبوي أهم من الأمن الغذائي لمواطن



فالتعميم جائز هنا. والثاني أن قنوات التهريب ومنظومتها ما زالت مستمرة دون انقطاع، والمنتج ذو الجودة العالية يبقى محط اهتمام قوى السوق والفساد لهذه الغاية، فلا رقابة جدية قادرة على إيقاف سطوة منظومة الفساد تلك على ما يبدو، فقد أصبح التهريب يمثل جزءاً أساسياً من ريعها، ويتم ذلك طبعاً على حساب الكميات التي من المفترض أن تكفي حاجات الاستهلاك، وتحافظ على الاستقرار السعري في السوق.

لا دعم للمزارع والمستهلك

أتخم المواطن من أهر البنج التخديرية الرسمية التي تتحدث عن الخطط الزراعية، وعن توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي كافة! وكذلك أتخم بالحديث الرسمي عن مصلحته وعن الحفاظ على سلته الاستهلاكية الضرورية!

فلسبب ما لا نجد تنفيذاً حقيقياً لكل ذلك بما ينعكس إيجاباً على واقع الزراعة والمزارعين، والإنتاج عموماً، أو على مصلحة المواطن المستهلك!

فمع كل ما جرى ويجري، استمرت السياسات الحكومية الليبرالية خلال سني الأزمة بالتعمق، مع كل نتائجها الكارثية التي انعكست سلباً على الإنتاج بكافة قطاعاته، وكذلك على الواقع المعيشي للمواطن السوري بالنتيجة، وخاصة وبشكل مباشر على مستوى سلة استهلاكه الغذائي المرتبطة بقدرته الشرائية، التي انخفضت واستنفذت بشكل متسارع لا مثيل له، حتى وصلت إلى العجز الكبير الآن على مستوى أمنه الغذائي، وصولاً إلى درجات الجوع المستمرة بالتزايد.

ولم لا؟ فأمن وضمن مصالح قوى الفساد النهبوي، وتوسيع قاعدته ومركزته، بحسب السياسات الحكومية الظالمة، أهم من أمن المواطن الغذائي، الذي بات يحتاج إلى غرفة إنعاش.. لكنها غير متاحة!

بسرعة مقبولة للمستهلك؟! لنصل إلى خلاصة مختصرة مفادها: أن المواطن ليس المستهدف من تلك القرارات على مستوى السعر المقبول للمادة بالنتيجة! فالتحكم بمنافذ الاستيراد والتصدير لا يخضع لأهمية توفر المادة وبما يتناسب مع القدرة الشرائية للمواطن، إنما يتم تجيير ذلك العنوان العريض تبعاً لمصالح قوى السوق والفساد، بدءاً من القائمين على عمليات الاستيراد من الحيتان أولاً، الذين يحصلون على الحصة الأكبر من أرباح الاستيراد، وليس انتهاءً بتجار الجملة والمفرق المحليين، المنتفعين من هوامش الأرباح الإضافية، خلال عمليات البيع ثانياً.

المؤشر العملي الواضح على ذلك، بالنسبة لمثال مادة البطاطا قيد الاستيراد حالياً، هي آلية توزيع الكمية المستوردة البالغة 20 طناً، فقد صرح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتاريخ 2022/2/20 عبر صحيفة الوطن، بأن هذه الكميات سيتم توزيعها وفق التالي: 5 أطنان منها على صالات السورية للتجارة، وجزء سيبيع لمعامل البطاطا والشيبس، وجزء ثالث سيبيع في سوق الهال وللتجار.

ولا ندري كيف ستتحقق مصلحة المستهلك بالسعر المقبول للمادة وفقاً لذلك بالنتيجة؟

أسباب ارتفاع الأسعار

إن ارتفاع سعر مادة البطاطا، كغيرها من المواد والسلع الزراعية المنتجة محلياً، يعود لسببين رئيسيين:

الأول والأهم هو ارتفاع تكاليف الإنتاج على المزارع، مع تحكم وسيطرة من قبل قوى السوق على عمليات التسويق والتوزيع الداخلي، الذين يستغلون المزارع أبشع استغلال، وهذا يؤدي بالتالي إلى ارتفاع الأسعار على المستهلك بالنتيجة، بالإضافة إلى تراكم الخسائر لدى المزارعين موسماً بعد آخر، بغض النظر عن نوعية المحصول،

الارتفاع المستمر للأسعار، مع الحفاظ على مستوى أجور منخفض جداً، أدى بطبيعة الحال إلى تقليص سلة الاستهلاك للأسرة السورية، وقد تناوبت السلة بالتقليص حتى باتت رب الأسرة عاجزاً عن سد تكاليف وجبة غذاء بأبسط المكونات.

ناديت عيد

الداخلية وحماية المستهلك. الثابت وفقاً للعادة الحكومية، أن بداية الربع الأخير من السنة يقر مجلس الوزراء بمنع تصدير هذا النوع من الخضار حتى بداية إنتاج العروة الربيعية، ومن ثم يفتح باب الاستيراد من أحد دول الجوار، مثل مصر، في الفترة التي تسبق موسم العروة الربيعية...

الأسباب الظاهرة والكامنة

بالنسبة للأسباب الحكومية المعلنة، لكتا حالتي التصدير والاستيراد، هي: توفير وتخفيض سعر المادة بما يتناسب والقدرة الشرائية، والحفاظ على مصالح المزارعين! لكن الالفت أن سعر كيلو البطاطا بقي ثابتاً عند حدود 1500 ل.س. وحتى 2500 ل.س، تبعاً للنوعية ولدرجة شعبية الأسواق، حتى بعد قرار إيقاف التصدير الذي أقره مجلس الوزراء بتاريخ 23 أيلول الماضي.

كذلك هي المبررات التي تم سوقها لاستيراد 20 ألف طن من البطاطا من مصر مؤخراً، فهي وفقاً لتصريحات مجلس الوزراء لتوفيرها بسعر مناسب ونوعية مقبولة في الأسواق المحلية، بعد أن أصبحت تكاليف تخزينها مرتفعة، ولتراجع المساحات المزروعة في المنطقة الوسطى جراء الصقيع المتكرر. والسؤال الجدّي هنا، كيف يمكن أن يكون سعر المادة المستوردة من دول الجوار، مع كل ما تحمله عملية الاستيراد من أعباء وصعوبات وتكاليف إضافية لأجور الشحن والنقل والعمولات، أقل من تكلفة إنتاجها محلياً، أو من أعباء تكاليف تخزينها، لتوفيرها

فماذا يعني أن تصبح الخضار والبقوليات ثقيلة على جيب رب الأسرة، بعدما كانت عوناً لموائدها بتكلفتها المقبولة، وبعدم أصبحت اللحوم بجميع أنواعها، ومشتقات الألبان والأجبان، من منسيات الغالبية الفقيرة؟! مادة البطاطا، كمثال، تعتبر غيضاً من فيض، تعبيراً عن الارتفاع الكارثي الذي طرأ على أسعار غذاء الفقراء من جهة، وكذلك تعبيراً عن مدى التقصير الحكومي في دعم القطاع الزراعي من جهة أخرى، وبين هذا وذاك تتلطى مصالح كبار الحيتان، المتحكمين بعمليات وسلاسل التوزيع والتسويق والبيع، وكذلك بعمليات الاستيراد والتصدير والتهريب.

البطاطا ومسلسل الكر والفر

يبدو أن مسلسل منع التصدير وفتح باب الاستيراد لمادة البطاطا، في ذات التوقيت الثابت من كل عام، مستمر بنكهة كوميدية، كما أن الأسباب والذرائع باتت معروفة لدى الجميع...

فقد تم مؤخراً السماح باستيراد البطاطا بكمية 20 ألف طن من مصر، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين الخامس عشر من الشهر الجاري حتى الخامس عشر من شهر آذار المقبل، بعدما وافق رئيس مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تأييد مقترح وزارات الصناعة والزراعة والإصلاح الزراعي والتجارة

العوز السوري المتنامي بعد



عدد المحتاجين للمساعدة في صفوف هؤلاء من 6,4 مليون شخص في عام 2020 إلى 9,2 مليون شخص في عام 2021.

ازدياد اعتماد الأسر على النساء

انخفضت قدرة الناس عموماً على تلبية الاحتياجات الأساسية في عام 2021 بشكل كبير مقارنة بعام 2020، مع تأثير متفاقم ومتزايد على الأسر المعيشية التي ترأسها نساء، وكبار السن الذين لا يملكون دعماً أسرياً، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال.

وتشير بيانات تقييم الاحتياجات المتعددة خلال عام 2021 إلى أن فجوة الدخل استمرت في الاتساع في كل مكان، على الرغم من أن 64,1% من الأسر أبلغت عن وجود فرد واحد «على الأقل» من أفراد الأسرة عامل بأجر. وشهدت سورية خلال العام الماضي زيادة سريعة في أعداد «العمال الفقراء»، ما ساهم بشكل كبير في ارتفاع عدد المحتاجين في عام 2022.

وفي جميع أنحاء البلاد، اعتمدت الأسر السورية اليات التكيف السلبية بشكل أكثر تواتراً من ذي قبل. ويشمل ذلك عمالة الأطفال، وتزويجهم بغرض التخلص من تكاليف معيشتهم، وبيع الأصول الإنتاجية¹ إلخ. وكل هذه الآليات تزيد بشكل حاد من ضرورة دعم الأسر، وتقلل من قدرة الأسر على الاعتماد على ذاتها في المستقبل.

الكهرومائية، وزيادة الأمراض المنقولة عن طريق المياه.

ومن المتوقع أن يكون لهذه التطورات في الأجلين المتوسط والطويل أثر خطير ومتراكم على الصحة، وانعدام الأمن الغذائي، ومعدلات سوء التغذية، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب لا رجعة فيها.

تعاظم حاجات 6,9 مليون نازح داخلي لا تزال الاحتياجات طويلة الأمد لما يقدر بنحو 6,9 مليون نازح داخلياً تتفاقم على نحو كبير، ولا سيما بالنسبة لأكثر من مليوني شخص في حوالي 1760 تجمع غير رسمي ومخيمات.

وفي العموم، غالباً ما يعيش النازحون داخلياً في أماكن لا تؤمن لهم عناصر الاكتفاء، ولا تتوفر لهم فيها فرص الحصول على الخدمات الأساسية. وأولئك الذين عادوا إلى أماكن سكنهم الأصلية - التي تم تدمير غالبيتها - يواجهون تحديات كبيرة في تلبية احتياجاتهم الأساسية.

وينعكس تدهور الحالة الاقتصادية بشدة على جميع سكان البلاد تقريباً. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فإن الفئة التي تظهر أعلى مستوى من الاحتياج حالياً هي الفئة التي لم تنزح سابقاً، ما يشير بقوة إلى أن التدهور الاقتصادي الآن هو المحرك الرئيسي للاحتياجات في المناطق الأقل تأثراً بشكل مباشر بالأعمال القتالية، حيث ارتفع

بعد 11 عاماً على انفجار الأزمة في البلاد، تنفاقم الحاجات الإنسانية في سورية بالنظر إلى العواقب طويلة المدى التي نتجت عن الدمار الواسع الذي طال البنى التحتية على امتداد البلاد، وتسريع حالة التراجع الاقتصادي التي كانت قد بدأت منذ ما قبل انفجار الأزمة وتعاضمت ونيرتها خلالها مسببة تحول البلاد إلى أكثر دولة تحوي نازحين داخلياً في العالم.

أسعار السلع في الأسواق، وانخفاض الإيرادات المالية للدولة، وارتفاع الدين المحلي.

وقد أدت هذه العوامل المجتمعة إلى خسائر واسعة في سبل معيشة وإلى إغراق شرائح إضافية من السكان في الاحتياجات الإنسانية، ولم ينحسر تأثير ذلك على المناطق التي شهدت مواجهات ومعارك فحسب، بل طال كذلك حتى المناطق الأقل تأثراً بالأعمال العسكرية.

بالإضافة إلى ذلك، ففي عام 2021، اشتدت الصدمات المناخية والآثار السلبية على الموارد الطبيعية، ولا سيما المياه. حيث لم يؤد عدم انتظام هطول الأمطار - إلى جانب انخفاض مستويات المياه تاريخياً في نهر الفرات - إلى الحد من إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب والاستخدام المنزلي لأكثر من خمسة ملايين شخص فحسب، بل تسبب أيضاً في خسائر كبيرة في المحاصيل ودخل الزراعة، وانخفاض توليد الطاقة

قاسيون

في هذا السياق، أصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع لمنظمة الأمم المتحدة OCHA مؤخراً تحليلاً تضمن نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في البلاد لعام 2022، كاشفاً عن تطورات بعض جوانب حالة التدهور الاقتصادي التي طالتها، حيث انتقلت قفز عدد السوريين الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية من 13,4 مليون مواطن في عام 2021، إلى 14,6 مليون مواطن في عام 2022، أي أن ما يقارب 1,2 مليون مواطن إضافيين باتوا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية خلال عام واحد فقط.

تدهور اقتصادي على كافة المستويات أشار التحليل إلى أن جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي قد تدهورت خلال عام 2021، وازدادت سوءاً، مؤدية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية، وارتفاع

الفئة التي تظهر أعلى مستوى من الاحتياج حالياً هي الفئة التي لم تنزح سابقاً، ما يشير بقوة إلى أن التدهور الاقتصادي الآن هو المحرك الرئيسي للاحتياجات

11 عاماً على انفجار الأزمة

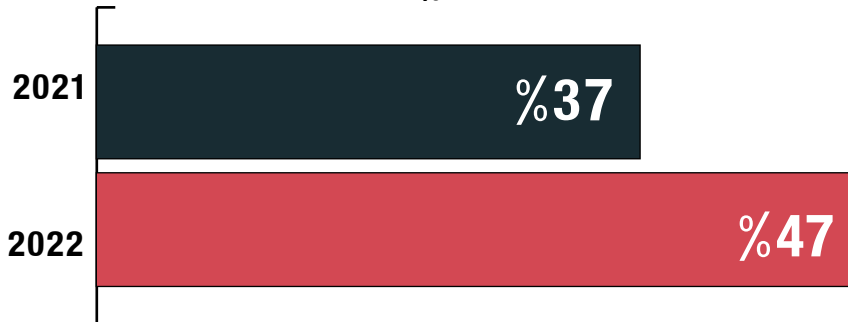
عدد السوريين الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية

«مليون»



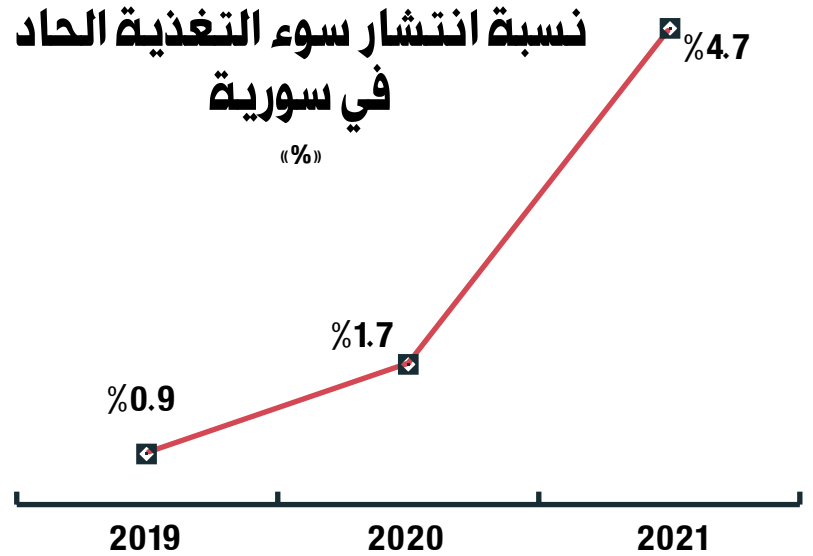
نسبة السوريين الذين يعتمدون على بدائل غير آمنة لتأمين المياه

«%»



نسبة انتشار سوء التغذية الحاد في سورية

«%»



2.0 مليون

حسب التقديرات، هناك حوالي مليوني مواطن سوري يعيشون في ما يقارب 1760 تجمع غير رسمي ومخيمات.

5.0 مليون

ما لا يقل عن خمسة ملايين مواطن سوري يعانون من عدم إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب والاستخدام المنزلي.

12.0 مليون

يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، وتحتل سورية موقعا متقدما بين البلدان العشرة الأكثر انعداماً للأمن الغذائي على مستوى العالم.

9.2 مليون

عدد المحتاجين للمساعدة في صفوف المواطنين السوريين الذين لم يسبق لهم أن اختبروا تجربة النزوح من منازلهم.

15,0%

مستويات الكهرباء، التي تعتبر بالغة الأهمية لتوفير الخدمات، تبلغ الآن 15% مما كانت عليه قبل انفجار الأزمة في عام 2011.

64,1%

ما يقارب 64,1% من الأسر السورية أبلغت عن وجود فرد واحد «على أقل تقدير» من أفراد الأسرة عامل بأجر.

حوالي نصف شبكات الصرف الصحي السورية لا تعمل

ومن أكثر الشواغل إلحاحاً نقص الموظفين اللازمين لتقديم الخدمات الصحية الأساسية وصيانتها، أو لتشغيل شبكات إمدادات مياه الشرب، نتيجة للتشرد أو الوفاة أو الإعاقة، والافتقار إلى التدريب التقني. حيث نصف المحافظات السورية تدخل حالة طوارئ بسبب نقص العاملين في مجال الرعاية الصحية.

الكهرباء: 15% من مستويات ما قبل الحرب

وفقاً للتحليل، فإن مستويات الكهرباء، التي تعتبر بالغة الأهمية لتوفير الخدمات والسلامة والصحة والسعي إلى كسب الرزق، تبلغ الآن 15% مما كانت عليه قبل انفجار الأزمة في عام 2011.

ولا تزال شبكات معالجة المياه وتوزيعها أخذة بالتدهور - إذ يعتمد 47% من السوريين الآن على بدائل غير آمنة في كثير من الأحيان للمياه المنقولة بالأنابيب، بعد أن كانت نسبتهم 37% في العام السابق. ويتم تصريف ما لا يقل عن 70% من مياه الصرف الصحي دون معالجة، ولا يعمل ما لا يقل عن نصف شبكات الصرف الصحي، بينما تأخذ الأمراض المنقولة بالمياه في الازدياد.

انعدام الأمن الغذائي ونوايا النازحين لا يزال انعدام الأمن الغذائي مرتفعاً للغاية في جميع أنحاء البلاد: فمع وجود ما يقدر بنحو 12 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، تحتل سورية موقعا متقدما بين البلدان العشرة الأكثر انعداماً للأمن الغذائي على مستوى العالم بحلول منتصف عام 2021.

ووفقاً للدراسات الاستقصائية الأخيرة لنوايا عودة النازحين داخلياً إلى مناطقهم، تعزز غالبية الأسر المشردة أو تتوقع البقاء في موقعها الحالي خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة، في حين أن ثلث الأسر لم تقرر بعد إن كانت ستعاود الزواج مرة أخرى أو تعود إلى أماكن سكنها الأصلية. وتشمل العوامل التي تؤثر على قرار الناس الحالة الأمنية، وانعدام فرص كسب العيش، وتدهور الحالة الاقتصادية، والمساعدة الإنسانية الخ.

نزف الكفاءات من أكبر المشكلات

يستمر وصول الناس إلى الخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلاد في التراجع، بسبب البنى التحتية المتضررة ونقص الإمدادات الحيوية وانخفاض القدرة الشرائية، بما في ذلك التحديات التي تواجه حرية التنقل والسلامة.

بمناسبة المجاعة العالمية القادمة... لدى الصين حل



■ الكسندر اودونكور
ترجمة: قاسيون

نحن في العالم على حافة الدخول في مشكلة مجاعة حقيقية. في هذا الوقت تقوم بعض البلدان المتقدمة بمحاولة التعامي عن المشكلة والتهرب من مواجهتها، كما قامت من قبل بالتهرب من مشاكل المناخ والاقتصاد. كما تقوم النخب في بلدان نامية، مثل: سورية، بمحاولة الاستفادة من المسألة لإلحاح لشعوبها بأن موتهم بالمجاعة قدر محتوم، أثناء النعاس عن تهريب غذائهم مقابل أرباح للقلة بالقطع الأجنبي. ثم، وفي ظل هذا الظلام البشري، يأتي النور من الصين التي تقوم بنجاح بتطبيق إجراءات لمكافحة هذه المشكلة العالمية. ضمن هذا السياق يصبح نهج الصين في مكافحة المجاعة من خلال مكافحة هدر الطعام، وإيجاد حلول لمعالجته موضع اهتمام بقية العالم.

حكومة الصين مصممة على العمل الاستباقي لمعالجة قضية هدر الطعام في البلاد. يظهر ذلك عبر اعتماد تدابير ذات صلة بالأمم، مثل: «حملة الأطباق النظيفة» التي أطلقها الرئيس الصيني تشي جين بينغ - وهي المبادرة التي تسعى إلى تخفيف هدر الغذاء وتعزيز الأمن الغذائي - وإقرار قانون مكافحة هدر الطعام في 2021 في جلسة المؤتمر الوطني لنواب الشعب NPC، وغيرها من الإجراءات الوثيقة الصلة التي تشير إلى تصميم الحكومة الصينية بشكل كبير على الحد من هدر الطعام في البلاد.

بصرف النظر عن حقيقة أن النظام الغذائي في الصين يقدم دروساً يمكن أن تحسن صنع السياسات في كل من البلدان مرتفعة ومنخفضة الدخل، من المهم أن ندرك بأن الدولة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم، هي كذلك واحدة من البلدان التي تملك أقل الأراضي القابلة للزراعة. وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تنتج الصين بإطعام خمس «5/1» سكان العالم باستخدام أقل من 10% من الأراضي القابلة للزراعة في العالم. وبصفتها المنتج العالمي للحبوب والبيض والفواكه ومنتجات الأسماك والدواجن واللحوم، فمساهمة الصين في الحد من هدر الطعام له تأثير كبير على الأمن الغذائي العالمي. فمن خلال الحد من هدر الطعام، تتفقد الصين المزيد من الغذاء من التدمير، ولكنها أيضاً تقلل الضغط على الموارد الزراعية في البلاد، وتحافظ على البيئة «تحافظ على المياه، والأرض، والتنوع الحيوي، وتقلص انبعاثات غاز الدفيئة»، الأمر الذي يدعم التنمية المستدامة. على الرغم من أن الصين لديها ما يكفي من الغذاء الذي يتم توفيره لمواطنيها، فانفتاح قطاع الزراعة في البلاد على بقية العالم يعني أن أكثر من 140 دولة تستفيد من تعاون الصين في هذا المجال.

صفر جوع وحماية البيئة

من الواضح، أن مساهمة الصين في الحد من هدر الغذاء أمر رئيسي لتحقيق الهدف العالمي المتمثل في «صفر جوع» وحماية البيئة، لكن السؤال الهام يجب أن يكون: هل يأخذ بقية العالم في اعتباره وأولوياته مسألة معالجة الهدر الغذائي كضرورة ملحة في مجابهة المجاعة وانعدام ونقص

الأمن الغذائي؟ في الواقع، لم يتم إدراك الحجم الدقيق لنفايات الطعام العالمية، وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي والبيئي بشكل كامل ومناسب. السبب الرئيسي في ذلك أن الباحثين اعتمدوا في استقراء البيانات من عدد صغير من البلدان، وعادة ما يتم استخدام بيانات قديمة لأجل ذلك. قلة من البلدان حول العالم التي تحتفظ ببيانات صلبة ودقيقة حول هدر الطعام، وهو الأمر الذي يحد من الجهود المبذولة في مكافحة الهدر العالمي للغذاء.

يُظهر تقرير «مؤشر نفايات الطعام» لعام 2021 مدى التأثير الكبير لنفايات الطعام السلبية على الاستدامة والجوع [يفاقم الرعب في التقرير أنه لا يشمل الهدر في مرحلة البيع بالتجزئة]. يظهر التقرير أن ثلث «3/1» الغذاء العالمي الذي يتم إنتاجه للاستهلاك البشري يهدر، وهو ما يُقدَّر بحوالي 1,3 مليار طن سنوياً. تعلن منظمة AOF أن تقريرها يسعى لمواجهة التحديات التي تعيق تنفيذ الأمم المتحدة لبرنامجها لتحقيق التنمية المستدامة «UN-SDGs»، لكن تبدو المشكلة في أن 17 دولة حول العالم فقط لديها بيانات عالية الجودة عن نفايات الطعام متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة، وفي آسيا هناك دولتان فقط تملكان مثل هذه البيانات، والصين هي إحداها. المشكلة، أن الأمر طارئ ويهدد الأمن الغذائي العالمي بحق، وبشكل متزايد يؤثر الرعب. وفقاً لتقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لعام 2021، لم يتمكن ما يقرب من 2,37 مليار شخص من الحصول على الغذاء الكافي في عام 2020. يمثل هذا زيادة قدرها 320 مليون شخص بالمقارنة مع

الراغبين بالنجاح في مهمة مقارنة الجوع استخلاص الدروس من البلدان التي أحرزت تقدماً كبيراً في استخدام التقنيات الخضراء المبتكرة للحد من هدر الطعام. على سبيل المثال: خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة عشرة للصين «2016-2020»، تم توفير حوالي 13 مليون طن من الغذاء سنوياً بعد الإنتاج - وهي مساهمة كبيرة في عملية الحد من هدر الطعام وتحسين الأمن الغذائي العالمي.

من المسلم به، أن هذا الإنجاز لم يكن ليتحقق لولا الاستخدام واسع النطاق للتكنولوجيا الخضراء المبتكرة، التي تم تعزيزها من خلال برامج التثقيف الخاصة بنفايات الطعام المنتشرة في جميع أنحاء البلاد وعرضها. بالمثل، يمكن للحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين في جميع أنحاء العالم الحد من هدر الطعام بشكل كبير من خلال تعزيز اعتماد تقنيات، مثل: التعبئة والتغليف النشط، وتأمين مرافق التخزين البارد التي تعمل بالطاقة الشمسية، ونشرها... الخ. وذلك جنباً إلى جنب مع برامج تعليم الاستفادة من مخلفات الطعام والتعامل معها، وإنترنت الأشياء، وتطبيقات الهواتف المحمولة التي تقدم حلولاً مبتكرة وسهلة الوصول، للتقليل من هدر الغذاء العالمي.

■ بتصرف عن:

https://mronline.mitigating/24/02/2022/org-does-waste-food-global-lessons-provide-china-https://www.fao.org/food-loss-and-food-waste/flw-data

عام 2019 وإذا ما تحدثنا عن الجوع الشديد، لدينا حوالي 811 مليون شخص عانى من الجوع حول العالم في 2020، بزيادة قدرها 161 مليون عن العام السابق.

بالتأكيد، لا يحزن العالم تقدماً نحو القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية بحلول 2030. والحاجة لإجراءات كبيرة على قدر المسألة أكبر من أي وقت مضى. الأسوأ أمامنا لكن هناك أمل...

من الواضح، أننا لم نصل إلى الأسوأ بعد، وأنه لن يطول الوقت الذي نصل فيه إلى القاع إذا استمر العالم على هذا المسار، وتحديداً مع معاملة أثر وباء كوفيد-19 الاجتماعي والبيئي والاقتصادي على الغذاء. يبدو من هنا أن نهج مكافحة هدر الغذاء ونفايات الطعام لم يعد ترفاً، بل حاجة. يستدعي هذا الوضع المؤسف اعتماداً فورياً لتدابير عملية وفعالة على جميع الجبهات، مع إدراك أن هذا التحدي يتطلب جهوداً متضافرة، والاستفادة من خبرات وتجارب البلدان التي تحرز تقدماً كبيراً في هذا المجال لمعالجة الهدر الغذائي العالمي.

يُعتبر تبني التكنولوجيا الخضراء المبتكرة أمراً أساسياً للتخفيف من هدر الغذاء، ويوفر هذا النهج العديد من الفوائد: تقليل هدر الطعام، وتحسين الأمن الغذائي، والحد من التلوث، وتقليل الضغط على موارد الأرض والمياه، وحماية المناخ. تدعم كل هذه المكاسب التنمية المستدامة. يمكن استخدام الأدوات التكنولوجية لتوفير بيانات كافية عن الهدر الغذائي، وبالتالي الخروج بحلول أفضل لتحديها. من الضروري لوضع السياسات



تنفذ الصين المزيد من الغذاء من التدمير ولكنها أيضاً تقلل الضغط على الموارد الزراعية في البلاد وتحافظ على البيئة الأمر الذي يدعم التنمية المستدامة

الجولة الثانية لاستراتيجية النيل من المواطن



تلوح في الأفق القريب بوادر العمل على إنجاز المرحلة الثانية من استبعاد شرائح جديدة من الدعم الحكومي!

■ عبير حداد

أخطاء المرحلة الأولى

نتج عن المرحلة الأولى لقرار الاستبعاد من الدعم، استبعاد ما يقارب 600 ألف أسرة، أي ما يعادل 3 ملايين مواطن، بحال اعتبرنا أن وسطي عدد أفراد الأسرة 5 أشخاص.

ولن ندخل بتفاصيل المعايير التي تم اعتمادها لتصنيف للشرائح المستبعدة من الدعم كمرحلة أولى، وتناقضها الصارخ، فما جرى خطوة إضافية نحو استكمال إنهاء الدعم كما

أشرنا، وكما هو واضح. أما الملفت، أنه وصل عدد طلبات الاعتراض المقدمة من قبل المواطنين الذين أدخلوا ضمن دائرة الاستبعاد الأولى إلى نحو 381,159 طلباً حتى تاريخ يوم 15 شباط الجاري، وفقاً لتصريح معاونة وزير الاتصالات، ما يعني أن المواطن تحمل تبعات أخطاء الجهات المختصة بعملية فرز البيانات، ومدى صحة ودقة المعلومات المقدمة، وبدل أن تعالج تلك الأخطاء التقنية من قبل الجهات ذاتها، تم اعتماد الطريق الأصعب على المواطن كالعادة!

فعلى من أخطأت الحكومة بحقه واستبعدته من الدعم، أن يثبت عكس ذلك، مع كل ما ينتج عن ذلك من ازدحام في مؤسسات الدولة! والأهم من كل ذلك، أن تداعيات أخطاء الجولة الأولى من تخفيض الدعم عبر الاستبعاد، وكم الاعتراضات المذكور أعلاه وتبعات ذلك، والتي لم تنته معالجتها بعد، ومع ذلك يتم وضع المرحلة الثانية من خطة الاستبعاد من الدعم لشرائح جديدة قيد التدقيق، استعداداً لتنفيذها، وبسرعة!

مصالح الحيتان فوق كل شيء

من المؤكد، أن مراحل الجولة الثانية من خطة استبعاد الدعم، وغيرها من الجولات المتتالية لاحقاً حتى استكمال إنجائه، ستتكرر بألياتها وأخطائها!

وفقاً لتعميم صدر عن وزير الإدارة المحلية والبيئة يوم 23 شباط الجاري، ينص على مطالبة الجهات المختصة بجمع البيانات الخاصة بالشرائح الجديدة المطلوب استبعادها من الدعم الحكومي، مع التأكيد على مسؤولية الجهة المختصة لصحة ودقة البيانات التي سيتم جميعها.

وتضم الشرائح الجاري تدقيق بياناتها كل من: «أصحاب المقاهي و«الكافيتريات»، ومراكز التجميل، والمكاتب العقارية، وأصحاب محال الصاغة، وأصحاب مكاتب وشركات بيع وتأجير السيارات».

القديم بنكهة الجديد

لا جديد طراً على سياسة العمل الحكومي، فتخفيض الدعم نهجاً تبنته على المستوى التنفيذي منذ ما قبل انفجار الأزمة في عام 2011، وما تزال تسير وفقاً لذلك النهج، وبشكل متسارع مؤخراً، حتى إنهائه بشكل كامل، وقد أشرنا خلال فترات سابقة أنها مسألة وقت لا أكثر حتى استكماله!

فما نراه اليوم ما هو إلا خطوات حكومية متسارعة نحو استكمال سياسة إنهاء الدعم، مع كل ما تحمله من نتائج سلبية وكارثية، وخاصة على مستوى الزيادة في سوء وتردي الأوضاع المعيشية للمواطنين.

ويأتي التبرير بحجج ما أنزل الله بها من سلطان، كعجز الموازنة، وظروف الأزمة والحصار، وغيرها من المبررات والذرائع الممجوجة، التي من المفترض أن تكون معها الممارسات والتوجهات الحكومية على العكس من هذا النهج التدميري للمواطن، فهذه الذرائع نفسها تعتبر مسوغات ضرورية لتقديم المزيد من الدعم للمواطنين لا حجبها!

التدهور على المستوى المعيشي للغالبية الفقيرة!

فما وصلنا إليه اليوم من مستويات كارثية تتمثل بانتهاء قطاعات الإنتاج الوطني كافة، وإلى الانخفاض المهول بقيمة العملة السورية، مع الاستمرار بمسيرة تخفيض الدعم حتى إنهائه، بالتوازي مع التوجه نحو استكمال تحرير الأسعار، ما هو إلا نتائج السياسات الاقتصادية الكارثية التي يعمل وفقها الفريق الحكومي، منذ عدة عقود وحتى الآن، والتي يدفع ضريبته عموم الفقيرين، من جيوبهم وعلى حساب عداومهم.

فالمهم من كل ذلك على ما يبدو، تحقيق الرغبة الشديدة لدى قوى النهب والفساد بإنهاء الدعم بالسرعة القصوى، بغض النظر عن كم الأخطاء الناتجة، وعن واقعية معايير التصنيف بين من يستحق ولا يستحق الدعم، وبغض النظر عن الإحصاءات الأمية التي تشير إلى انعدام الأمن الغذائي لدى 60% من المواطنين السوريين، وانحدار نحو 90% منهم تحت خط الفقر.

والأهم، أن إجراءات إنهاء الدعم تجري مع الحفاظ على اختلال التوازن بين معادلة الأجور والأسعار، وبين الأجور والأرباح، وعلى حساب المزيد من



خبر عام وتعليق هام.. «السرقعة تعود علينا بالربح»

يقول الخبر: «وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تحدد 2022/3/1 لبدء دورة جديدة لتوزيع المقنن عبر صالات ومنافذ المؤسسة السورية للتجارة، حيث سيتم في هذه الدورة توزيع رسالة السكر والأرز، أما السكر وزيت التدخين الإيجابي والمياه على البطاقة دون رسائل».

التعليق: وهنا تكمن روح الفكاكة المفروشة لدى الحكومة بالمساومة ع الحقوق وتأجيلها وتآكلها، كالعادة رح يتم توزيع دورة جديدة.. طبعاً ليلى ما تم استبعاد من الدعم للأسباب الرهيبة يلي اتخذتها الحكومة، وبالنسبة للزيت والسكر يلي بدون الرسائل- بتوصل للمواطن إنشالله بأحلامو.. وفهمك كفاية...

يقول الخبر: «ببنت المؤسسة العامة للإسكان أنه سيتم إلغاء اكتتاب وتخصيص المتأخرين عن تسديد الأقساط الشهرية للمساكن

الواضح بوضوح الشمس... ع وقتكن الثمين يلي خصصتموه... بس إذا ما تغير الجذر العميق للمصيبة يلي اسمها السوق السودا ع المحروقات ومافياتها... صدقاً ما رح يتغير شي، وأزمة المواصلات بعدا متفاقمة وخصوصي بأيام العطل... وبالمناسبة واجبكن تخصيص كامل وقتكن الثمين لحل جميع الأزمات... وبدون سفق منيكات للعباد..

يقول الخبر: «وزير المالية، زيادة الرواتب قريباً، الوزارة تعمل حالياً على التشريعات، ومنها: مشروع إعفاء الحد الأدنى من الرواتب والأجور ورفعها إلى 94 ألف ليرة بدل من 50 ألف ليرة سورية.. ما يعتبر زيادة على الرواتب».

التعليق: لا هيك كثير... يعني ليش عم تعودوا المواطن ع البعزقة؟؟ هلقي كيف عقلو لهل المسكين بدو يتحمل هل الكم الهائل من الزيادة؟؟ بس الشي المضحك بالموضوع إنو معتبرينها زيادة.. والله يستمر من تبعاتها النهوية!!!

التعليق: مشكورين ع جهودكن ووقتكن الثمين يلي خصصتموه... بس إذا ما تغير الجذر العميق للمصيبة يلي اسمها السوق السودا ع المحروقات ومافياتها... صدقاً ما رح يتغير شي، وأزمة المواصلات بعدا متفاقمة وخصوصي بأيام العطل... وبالمناسبة واجبكن تخصيص كامل وقتكن الثمين لحل جميع الأزمات... وبدون سفق منيكات للعباد..

يقول الخبر: «على ضوء الكشف عن سرقة 4 سيارات محملة بالذرة الصفراء و10 طن من الجاهز الحلوب، صرح مدير عام مؤسسة الأعلاف أن السرقة تعود على المؤسسة بالربح، وإن بعض الموظفين في المؤسسة يعملون في ظروف قاسية جداً من حيث ساعات العمل الطويلة وعدم توفر باصات مبيت لنقلهم إلى بيوتهم».

التعليق: سرقة تعود علينا بالربح؟؟ أي شو هل التصريح

يقول الخبر: «خصصت الحكومة خلال اجتماعها الأسبوعي وقتاً كبيراً لمناقشة موضوع النقل الداخلي، والآليات المطروحة للحل، وزيادة وسائط النقل الجماعي».

عليكم العدالة بهاد الجانب أكيد! يقول الخبر: «توقع عضو مجلس إدارة الجمعية الخيرية للألبان والأجبان في سورية أن تصدر نشرة الأسعار الثالثة للألبان والأجبان خلال الأسبوع المقبل».

التعليق: لا تتوقع خيو، لأنو الأسعار ارتفعت صرلها أسبوع... وتوقعاتكن بتشبه تماماً التوقعات الحكومية.. عم تجي بعد الارتفاع ع أرض الواقع يلي ما عنندن علم فيه ليصير في ارتفاع ثاني... وهيك القصة ماشية بالبلد..

المكتتب عليها من دون الحاجة لإنذارهم أو إخطارهم». التعليق: برفاووووو... شايفين الناس عايشة من قلة الموت وما معها مصاري لتأكل أو لتنام ومعدتها فيها أكل.. لتجوا وتلغوا.. الاكتتاب دون الحاجة للإنذار... والله الواحد ما عاد عرفان شو لازم يحكي ع هيك قرارات وتصريحات غير إنها فوق الموتة عصة قبر! بعدين حبيباني من باب العدالة شو بيطلع للمكتتبين بدمتكم بعد سنين الانتظار بسبب تقاعسكم.. صعبة

«الميديا» وعولمة الإيديولوجيا العدوانية الأمريكية



تطورت وظائف الهيمنة لشرعة النزعة العدوانية والتوسعية للإمبريالية لتحتل مجاًلاً واسعاً من وسائل الإعلام الراسخة والثقافة الشعبية، وتنمّل مهمتها في إضفاء الشرعية على الإمبراطورية الأمريكية. كما هو متوقع، فإن «الفضائل العسكرية» لا تنقلها فقط الأفلام، بل والتلفزيون والعب الفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي... وأصبحت أكثر رسوخاً في المجتمع الأمريكي بشكل خاص - هذا الموضوع يتناوله كتاب «آلة حرب هوليوود، العسكرية الأمريكية والثقافة الشعبية» لكارل بوغز وتوم بولارد، الصادر عام 2016 عن دار «روتليدج» وفيما يلي مختارات مما ورد فيه.

■ بوغز وبولارد
تعريب وإعداد: قاسيون

في محاولات الحفاظ على التفوق العالمي للولايات المتحدة، الذي ورثته من الحرب العالمية الثانية، يمتلك البنتاغون عشر مناطق قيادة عسكرية تغطي معظم أنحاء الكوكب، مع أكثر من 800 قاعدة في عشرات الدول. ونظراً لعدم وجود إمبراطورية في تاريخ العالم اقتربت حتى من هذا الحجم من القوة العسكرية، فسيكون من المدهش ألا تعمل قنوات الإيديولوجية الإمبريالية بشكل مستمر لاستثمار تلك القوة بأقصى قدر من الدعم المحلي، والذي من دونه تزداد إمكانية مقاومة عموم السكان لمخاطر الحرب وتكاليفها المرمقة.

حتى كتابة هذه السطور «أواخر 2014»، ترك الجيش الأمريكي في أعقابها ظروف الفوضى الهوبسية (نسبة إلى هوبس - حرب الجميع ضد الجميع) في معظم الدول التي تدخل فيها؛ العراق وأفغانستان والبلقان وليبيا وسورية... ساهمت سنوات من دعم واشتغال المطلق «لإسرائيل» في خلق الظروف نفسها في فلسطين أيضاً. نمت الدولة الأمريكية كدولة أمنية يغذيها العمل المكثف لوكالة الأمن القومي «NSA»، وإدارة مكافحة المخدرات «DEA»، والوكالات الفيدرالية المماثلة. محلياً هناك مجمع السجون الصناعي مترامي الأطراف يضم حوالي 2,3 مليون محتجز. بحلول عام 2013، كانت الولايات المتحدة تنفق ما يقرب من 700 مليار دولار سنوياً على جبروتها العسكري، وهذا أكثر من 40% من الإجمالي العالمي، أكثر من الصين (166 مليار دولار) وروسيا (90 مليار دولار).

الإيديولوجيا الإمبريالية تدعم بنائها التحتي المنطق الأمريكي الرسمي حول أن الحرب ضد الأعداء تعمل على «تقوية الأمة»، وحماية «أمنها» إلى جانب الادعاءات المزعومة بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان - يتعارض بشكل صارخ مع الواقع التاريخي. مثل هذه الادعاءات تقابل بالسخرية في جميع أنحاء العالم، ولكن للأسف، يتم أخذها على محمل الجد من معظم الأمريكيين، بمن فيهم النخبة المتعلمة. أحد أسباب هذه الفجوة المتسعة هو التأثير المنتشر للثقافة الإعلامية، التي تفعل الكثير لإضفاء الشرعية على دولة الحرب ومشاريعها الخارجية المكررة.

وسائط «ميديا» للإيديولوجيا

تزامن النمو المطرد لمجتمع عسكري في الولايات المتحدة مع توسع وسائل الإعلام

بأشكالها المتنوعة: الأفلام والتلفزيون والراديو والإنترنت وألعاب الفيديو والصحافة المطبوعة وتكنولوجيا الهاتف المحمول. تعدّ وسائل الإعلام المشتركة، التي تمثل ناقلاً ممتازاً للمعلومات والرأي والاتصال والترفيه، ركيزة أساسية للهيمنة الإيديولوجية، ومستودعاً حيوياً للقيم والمواقف والمعتقدات والأساطير التي تشكل الرأي العام على أساس يومي. تكتلات وسائل الإعلام العابرة للقوميات مثل ديزني، وتايم وارنر، ومايكروسوفت، وأبل، وفياكوم، ونيوز كوربوريشن - جميع مواقع الثروة والسلطة التي لا يمكن فهمها - تحتفل بشكل طقوسي بعجائب اقتصاد «السوق الحرة»، وفضائل الاستهلاك الشخصي، وبركات نظام سياسي مبني على الحرية والديمقراطية، وسياسة خارجية «خيرة» للولايات المتحدة. والحاجة إلى تفوق عسكري معولم، وبالطبع «الوطنية» الأمريكية قديمة الطراز. لذلك لا ينبغي أن نتفاجأ عندما نجد تدفقاً مستمراً للصور والخطابات العسكرية عبر المشهد الإعلامي، ربما ليس في أي مكان أكثر من سينما هوليوود.

تذكير تاريخي

منذ فترتها التكوينية الأولى، تحركت الولايات المتحدة بلا هوادة على طريق الاستعمار والعنصرية والنزعة العسكرية، حيث احتلت أولاً أراضي الهنود الأصليين ومناطق شاسعة من المكسيك، ثم بعد استيطان أمريكا الشمالية، اندفعت إلى أمريكا اللاتينية، وجزر المحيط الهادئ، وآسيا، في ختام الحرب الإسبانية الأمريكية. ولجزء كبير من القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة في حالة حرب «أو تستعد للحرب»، امتدت إلى حربي عالميتين، وتدخلات في كوريا والهند الصينية وأمريكا الوسطى والبلقان وأفغانستان والعراق وليبيا وسورية... مع مزيد من الحروب في الشرق الأوسط لدفع الأولويات الاقتصادية والجيوستراتيجية. في هذا السياق، تريد النخب الحاكمة بطبيعة الحال أن يعتقد الجمهور أن هذه القوة العالمية يتم استخدامها من أجل

«غايات نبيلة» تماماً حول المبادئ العالمية للحرية والديمقراطية المتوافقة مع الأسطورة القدرية.

«تطبيع» الطموحات الإمبريالية

تتطلب جميع هياكل السلطة دعماً إيديولوجياً وثقافياً منهجياً - إجماعاً شعبياً - لكن ضرورات الإمبراطورية تضيف المزيد من التعقيدات إلى هذه المتطلبات العادية. الطموحات الإمبراطورية، واقتصاد الحرب المتضخم، وشبكة المراقبة، والتدخلات المسلحة المستمرة - جميعها يجب أن تظهر بطريقة ما «طبيعية» عادية، وتستحق «الواجب المقدس». تساعد دوافع الاستثنائية القومية، والحرب عالية التقنية، «والمهمة الحضارية»، على تلبية وظيفة الشرعية هذه، كما تفعل الشوفينية المرتبطة بالتفوق الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري. إن ترجمة هذه المصوفة الإيديولوجية إلى لغة وفهم شعبيين، ودمجها في الثقافة السياسية، ليست مهمة جهاز دعاية كلاسيكي بقدر ما هي مهمة نظام تعليمي وشبكة اتصالات وثقافة إعلامية مناسبة للراسمالية الحديثة. في الولايات المتحدة اليوم، يعد المجمع الإعلامي مترامي الأطراف امتداداً لعمليات الشركات العملاقة التي تضم أكبر نظام ترفيهي إعلامي عرفه التاريخ وأكثره نفوذاً. ومنها صناعة أفلام هوليوود، التي أصبحت مركزية بشكل متزايد لهذا النظام، حتى باتت حصن الإمبراطورية الذي لا غنى عنه.

إن سعي الولايات المتحدة للهيمنة العالمية، وهو هدف يتقاسمه الجمهوريون والديمقراطيون بالتساوي، يغذي الحكومة المركزية، والشركات، والقوة العسكرية، ناهيك عن فرض تطبيق القانون وأمر المراقبة الذي لا يمكن أن يوفر الشرعية بمفرده. هذا هو بالضبط دور الثقافة الإعلامية. تساهم صناعة الأفلام في هوليوود بسخاء في هذه الوظيفة، على الرغم من إفلات بعض إنتاجات الصور المتحركة هنا وهناك والتي قد تتعارض مع الأنماط السائدة. يجب التأكيد على أن الشرعية تكتسب القوة ليس

من خلال رقابة الدولة أو ضوابطها في المقام الأول ولكن من خلال العمل العادي الذي يتم تنفيذه على جميع مستويات وسائل الإعلام، حيث الدعاية الفظة أو الجهود «التأمرية».

نادراً ما تكون هناك حاجة إلى جهود لفرض قوانين الهيمنة. من المتوقع أن تؤثر الصيغ والصور والأساطير والأوهام المتكررة الموجودة في أفلام هوليوود وبرامج التلفاز الشهيرة على الجماهير بطرق يمكن التنبؤ بها إلى حد ما، مثل الإعلانات والعلاقات العامة وعمليات مراكز الفكر. أحد الردود المحتملة على الفيضان السنوي من صور القتال العنيف، والأكشن/المغامرة، والخيال العلمي، وأفلام الرعب، هو تسريع تقبل المستهدفين لدعم المشاريع العسكرية الأمريكية التي تتطلب عموماً القليل من المنطق الفكري في بيئة مشحونة إيديولوجياً.

من المؤكد أن المجتمعات الصناعية المعقدة تمتلك وكالات متنوعة للهيمنة والتسييس، ولكن لا يوجد اليوم ما ينافس قوة ثقافة وسائل الإعلام المؤسسية المعولمة. كما يشير دوغلاس كيلنر إلى أن: «مشاهد الثقافة الإعلامية تحدد من تظهره قوياً ومن تظهره ضعيفاً، من يسمح له بممارسة القوة والعنف ومن يمنع من ذلك. إنهم يضخون ويشرعون القوى القائمة ويثبتون من لا حول لهم ولا قوة، والذين إذا فشلوا في الإذعان يتعرضون لخطر الحبس أو الموت. ألعاب الفيديو، ووسائل التواصل الاجتماعي، والموسيقى - إنها تشكل وجهات نظرهم السياسية، وبالتالي يكون تشكيلها أسهل بكثير. إن كون مثل هذه الآراء متحيزة، أو غير متساوية، أو تفنق إلى التماسك، بالكاد ينقص من بروزها أو كثافتها، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بقضايا السياسة الخارجية والعسكرية... هوليوود تصنع أفلاماً ترفيهية باهظة الثمن وعالية التقنية، تقوم بشكل مباشر أو غير مباشر، بإضفاء الطابع الدرامي على الموضوعات الإيديولوجية التي تتناسب مع المتطلبات التوافقية للإمبراطورية».

ترجمة المصفوفة
الإيديولوجية
للإمبريالية إلى لغة
وفهم شعبيين
ليست دعاية
كلاسيكية بقدر ما
هي مهمة نظام
تعليمي وشبكة
اتصالات وثقافة
إعلامية مناسبة

العراق.. وعودة احتجاجات 2019



تحدثت مبعوثة الأمين العام للأمم المتحدة إلى العراق، جنين بلاسغارت، حول الوضع الداخلي العراقي، محذرة من تكرار انتفاضة تشرين الشعبية في 2019، وفي توصيف نراه صحيحاً للمجريات من حيث الشكل.

■ حمزة طحان

النقطة ليست افتراضية.. في غضون ذلك، يمتحن صبر العراقيين. ففي تشرين الأول 2019 بلغ هذا الصبر أقصاه وخرج الكثير والكثير من العراقيين إلى الشوارع احتجاجاً على انعدام الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ونحن نعلم كيف انتهى ذلك، قتل المئات وأصيب الآلاف.

رغم عدم وضوح ما هي طبيعة التغيير والإصلاحات التي تشير إليها بلاسغارت، إلا أن توصيف الوضع الجاري في العراق، سواء بتدني المستوى المعيشي بكافة جوانبه- والذي ينذر بعودة الاحتجاجات- أو عرقلة التغيير، أو الجبهة الداخلية الضعيفة التي تؤدي في نهاية المطاف إلى استمرار التدخلات الخارجية، كل ذلك يعتبر صحيحاً. لكن من جهة أخرى، يرى بعض العراقيين أن حديث بلاسغارت، رغم صحة توصيفه، يأتي محذراً من التحركات الشعبية وعدم الثقة بها، ففي حين بلاسغارت تعلم- من وجهة نظرها- كيف انتهت احتجاجات 2019 لمنحى سلبي تخلله العنف ومقتل المئات وإصابة الآلاف وفقاً لأقوالها، يرى العراقيون أن تلك الموجة تحديداً عززت تكاتف العراقيين ووحدتهم، وقد أعلن خلالها العراقيون رفضهم

حيث قالت بلاسغارت خلال إحاطة لها في مجلس الأمن الدولي حول العراق: «شعب العراق لا يزال ينتظر فرص عمل مربحة ومنتجة، وينتظر الأمن والأمان، وخدمات عامة مناسبة والحماية الكاملة لحقوقه وحرياته، والعدالة والمساءلة والمشاركة الفعالة للنساء والشباب، على سبيل المثال لا الحصر... بالطبع: يمكن أن يسمح المرء على صبره على مرحلة مطولة يستغرقها تشكيل الحكومة، إذا ما كنا نشهد حوارات حيوية حول توجهات السياسات، ومساهمات التنمية وخطط الإصلاح الاقتصادي. إن كان ذلك هو ما يحرك المفاوضات يكون الصبر فضيلة بالفعل، ولكن حتى الآن، ما نشهده هو العكس تماماً: عرقلة التغيير والإصلاحات التي تحتاجها البلاد بشدة... إضافة إلى ذلك، وكما أشرت مراراً وتكراراً: إن الجبهة الداخلية الضعيفة تؤدي إلى الضعف، على سبيل المثال: في مواجهة تنظيم داعش المستعد لاستغلال أي فراغ سياسي وأمني. وكذلك الضعف إزاء التدخلات الخارجية المستمرة. وفي حالة العراق، هذه

لا يوجد لدى العراقيين أي وهم بأن أي من القوى السياسية المنخرطة في المنظومة ستقدم على أدنى تغيير أو إصلاح، وأنه في نهاية المطاف لن ينجز هذا التغيير سوى من قبل الشعب العراقي والقوى السياسية الممثلة له فعلاً، بدءاً بإخراج القوات الأجنبية، وعلى رأسهم الأمريكية بشكل كامل من البلاد، تنفيذاً للقرار البرلماني ودون التفاف عليه.

للا نقسامات الطائفية والقومية في البلاد، وسعيهم لبناء نظام وطني جامع، عوضاً عن منظومة المحاصصة الحالية، وهي من فرضت على البرلمان العراقي إصدار قراره بإخراج القوات الأجنبية، فضلاً عن ضحايا الموجة التي يتحمل مسؤوليتهم النظام العراقي أولاً والقوى السياسية المرتبطة به. وفيما يتعلق بعرقلة التغيير والإصلاحات،

مفاوضات ليبية بشروط مسبقة... واستفزازات للدور الروسي



لباشاغا: أن التشكيلة الحكومية باتت جاهزة، وتمت إحالتها إلى مجلس النواب الذي من المزمع أن يعقد جلسة له يوم الاثنين لبحث هذا الأمر.

لتهديد هذه المجريات- بشكل يتعاضد بمرور الوقت- عودة الاقتتال المسلح داخل ليبيا، والتراجع عن كل ما تم تحقيقه بعملية التسوية السياسية للأزمة، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى عامل التواجد العسكري الأجنبي في البلاد، وأهمه: الجانب التركي المتشدد.

استفزاز لروسيا

إثر هذه التطورات صرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال مؤتمر الشرق الأوسط الـ 11 لنادي فالداي: «من جانبنا، نحافظ على علاقات مستقرة ومتوازنة مع جميع القوى السياسية الرائدة في غرب وشرق وجنوب ليبيا. وسواء على المستوى الثنائي أو على المنصات الدولية، نشجع السياسيين الليبيين على الانخراط في حوار بناء والبحث عن حل وسط... نأمل ألا يؤدي تأجيل الانتخابات العامة إلى تصعيد التوترات العسكرية

لا يزال التهديد بنشوء ما يسمى بـ«إزدواجية سلطة» في ليبيا قائماً، مع تشدد الطرفين على عدم مشروعية حكومة الآخر، سواء حكومة باشاغا، أو حكومة الدبيبة.

■ هلاذ سعد

من المستجدات الأخيرة في هذا الصدد، كان إعلان رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية المؤقتة عبد الحميد الدبيبة عن إجرائه مفاوضات مع باقي الأطراف السياسية دون تحديدها، إلا أنه وبنفس الوقت يؤكد أنه لن يسلم السلطة إلا عبر الانتخابات.

ومع استمرار الأزمة تتزايد التصعيدات العسكرية والأمنية من مختلف الأطراف، كان من أواخرها تعرض الرئيس السابق للمجلس الأعلى للدولة، عبد الرحمن السويحلي، لإطلاق نار بعد خروجه من جلسة للمجلس يوم الخميس، فيذكر أن المجلس الأعلى للدولة اعتبر قرار مجلس النواب الليبي برئاسة عقيلة صالح حول تعيين فتحي باشاغا رئيساً جديداً للحكومة غير صحيح، وفي هذا السياق أعلن المكتب الإعلامي

روسيا ضمن الملف الليبي، حيث أعلنت وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش: إدانة ليبيا للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا واصفة إياها بـ«هجوم عسكري شنته روسيا، الذي يعد انتهاكاً للقانون الدولي» في حين أن معظم الدول العربية نأت بنفسها عن إدانة أي طرف بهذا الشكل.

شولجينوف مع وزير النفط والغاز الليبي محمد عون على استئناف أعمال اللجنة الحكومية المشتركة المتوقفة منذ عدة سنوات، وتفعيل الاتفاقيات الموقعة بين الدولتين. ليزعج هذا الأمر بعض المتشددين الليبيين والأمريكيين من خلفهم، وليستخدموا التطورات الأخيرة في أوكرانيا ذريعة لاستفزاز

والسياسية، وألا يؤدي إلى تجميد العملية السياسية». حيث يوضح لافروف بهذا التصريح أن روسيا لا تنقف إلى جانب أي من الأطراف الليبية بعينها دون أخرى، على غرار ما يجري ترويجه ضمن وسائل الإعلام المختلفة. وفي الـ 22 من الشهر الجاري اتفق وزير الطاقة الروسي نيكولاي

إضاءة مختصرة على التاريخ



بين الزوايا العديدة التي يمكن ضمنها قراءة الحدث الأوكراني، فإن هنالك أهمية خاصة لمقاربة المسألة من وجهة نظر أسسها التاريخية، ليس من وجهة نظر إثنية ولغوية والخ، ولكن بالضبط من وجهة نظر تموضع أوكرانيا ضمن التوازنات الدولية وتطور ذلك التموضع خلال عقود عديدة ماضية...

■ علاء ابوفراج

يمكن فيما نعتقد أن تساعد مقاربة الموضوع من هذه الزاوية بالذات، بوضعه في مكانه وسياقه الحقيقي، بعيداً عن مقاربات الكلام السياسي اليومي الدارج...

تطور الأزمة الأوكرانية بالشكل الذي نراه كان أحد التعبيرات الكثيرة عن تناقض حاد في مصالح الدول الرأسمالية من جهة، والإمبريالية في الأخيرة المقابلة، بعد أن أصبح لزاماً على هذه الأخيرة طحن وتفتيت جميع المنافسين الرأسماليين الآخرين في سبيل الحفاظ على المنظومة المتهاكمة. هذه المقدمة أعلاه، يمكننا أن تصبح قاصرة وخاطئة إذا لم يجر استكمالها؛ فإذا كانت «الحرب» تعتبر تجلياً لهذا الصراع، فما يجري في أوروبا الآن سيتحول حتماً في نهاية المطاف لاستهداف مباشر لـ «رأس الثعبان» مما سيحمل أثراً كبيراً على كامل «الجسد»... فالنتائج المتوقعة لهذه الحرب ستقوض آخر الأعمدة التي تستند عليها الإمبريالية الأمريكية لنشهد في نهاية المطاف استكمال التحول الكبير...

المقدمات التاريخية

شكلت وحدة شعوب روسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا مادة أساسية في فهم القلق الروسي اتجاه ما جرى في أوكرانيا طوال العقد الماضي، فإلى جانب موقعها الحساس بالنسبة لروسيا كانت أوكرانيا مكوناً أساسياً ضمن فضاء واحد كبير، وكانت عاصمتها كيف عاصمة لأول دولة روسية في التاريخ. لتكون أوكرانيا في فترة تاريخية أخرى

جزءاً أساسياً من الاتحاد السوفييتي ولعبت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية دوراً محورياً في تاريخ السوفييت منذ بدايته وحتى انهيار الاتحاد في 1991.

المشكلة التي تحدث عنها الرئيس الروسي في أكثر من مناسبة، هي أن القيادة السوفييتية تعاملت مع الحدود الفاصلة بين جمهوريات الاتحاد بوصفها حدوداً إدارية، وجرى في الفترة السوفييتية إعادة ترتيب، كانت تجري في كثير من الأحيان لأسباب إدارية بحتة. لكن هذه الحدود الإدارية تحولت فجأة إلى حدود سياسية قسمت أبناء البلد الواحد الذين كانت الروابط فيما بينهم أكبر بكثير من حدود الفصل السياسية. لكن وعلى الرغم من صدق هذه المعلومات، إلا أنها لم تشكل الدافع المباشر لاتخاذ قرار بإجراء عملية عسكرية في أوكرانيا، أو في جورجيا من قبلها. فالاتحاد الروسي الذي اعتبر الوريث للاتحاد السوفييتي اضطر للتعامل مع آلاف المشكلات ذات الطبيعة المتقاربة، لا بل إن شكل انهيار الاتحاد السوفييتي الذي وصفه الغربيون بالـ «هادئ» كان مقدمة لمجموعة من الحروب والكوارث التالية، والتي شكلت بالنسبة لروسيا أحد أهم التحديات التي تهدد بقاءها متماسكة وموحدة. لكن ما جرى في أوكرانيا مؤخراً حمل في طياته مسألة ذات طبيعة وجودية، وخصوصاً أن الظرف قد تغير جذرياً منذ تسعينيات القرن الماضي.

السوفييت في الحرب العالمية الثانية

وجد الاتحاد السوفييتي نفسه وحيداً في مواجهة الألمان، وكان قادته يدركون بوضوح

أن لدى الدول الغربية رغبة حقيقية في أن يجري تفتيت بلدهم من قبل النازيين، لا بل إن الدلائل على التواطؤ الغربي مع هتلر، ودعم طموحاته في التوسع شرقاً لا يمكن إخفاؤها، وهي تشكل اليوم أحد أهم مفصلات تاريخ «الحرب الوطنية العظمى» كما جرت تسميتها في الاتحاد السوفييتي. ففي الوقت الذي كانت فيه القوى الفاشية تعد العدة لغزو الاتحاد السوفييتي كانت تلقى كل الدعم من قبل الغرب، وكان علنياً في بعض الأحيان، ومخفياً في أحيان أخرى كثيرة، ويعتبر تاريخ الشركات الأمريكية في دعم الاقتصاد النازي أحد الأمثلة على هذا التواطؤ. الملفت أكثر من ذلك، هو السلوك الغربي أثناء الحرب، فقد تعمدوا التأخر في دخول الحرب، وتأخير انخراطهم فيها حتى بعد أن تبين حجم الخطر الذي تشكله الماكنية الحربية النازية على العالم، وظلوا يأملون بتحميل الفاتورة الأكبر للاتحاد السوفييتي وحده. حتى أن ستالين وفي مناسبات متفرقة أعرب صراحة عن تقاعس الدول الغربية في مواجهة النازيين، وكانت مطالبات الاتحاد السوفييتي بالإسراع بفتح «الجبهة الغربية» كثيرة ومتكررة. كل هذا شكل قناعة راسخة لدى السوفييت أن الغرب تمنى سقوطهم وعمل على هذا فعلاً، حتى لو تم ذلك على أيدي النازيين الذين شكلوا الذراع الضاربة لقوى رأس المال الأكثر رجعية وإجراماً.

القناعة السوفييتية لم تتبدد بعد انتهاء الحرب بل ترسخت أكثر، فالولايات المتحدة وبعد أن ضربت اليابان باستخدام قنبلتين نوويتين وضعت خطة لاستهداف 20 مدينة سوفييتية بالأسلحة النووية، وشكلت هذه الخطة الملمح الأول لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي تحول فيها الاتحاد السوفييتي - حسب الدعاية الغربية - من بطل بعد قضاؤه على النازيين وتحرير العالم إلى مصدر للخطر

الذي ينبغي احتواؤه والتضييق عليه، ولذلك تم إنشاء حلف الناتو في عام 1949 ليبدأ التحالف المشؤوم بالعمل لتحقيق هدفه المعلن.

انهيار الاتحاد السوفييتي ولكن!

كانت الدعاية الغربية قائمة على فكرة «ضرورة ردع الخطر الشيوعي» لكن انهيار الاتحاد السوفييتي لم يغير في جوهر المعاملة الغربية تجاه جمهورياته السابقة، التي جرى نهبا وتحويلها إلى ساحات للحروب والمعارك الدموية. فعلى الرغم من زوال الذريعة التي قام عليها الناتو ظلت الولايات المتحدة متمسكة بهذا التحالف، ولم يكن من الصعب على روسيا الاتحادية أن تترك أنها ستكون الجائزة الكبرى للإمبريالية الأمريكية التي باتت بأمس الحاجة إلى سحب ما تبقى من ثروات الاتحاد السوفييتي كشكل وحيد للخروج من الأزمة القادمة، فالوعود التي قطعها القادة الغربيون بعدم توسع الناتو شرقاً جرى نكثها، بل وجرى إنكارها أيضاً. إلى أن جرى مؤخراً رفع السرية عن وثائق أكدت الاتهام الروسي، فالغرب قدم بالفعل وعوداً شفوية بعدم توسع الحلف كضمانة لأمم روسيا، ولكن منذ عام 1990 قام الناتو بخمس مراحل من التوسع شرقاً، ليشمل بولندا والمجر والتشيك وثم تلاها انضمام بلغاريا، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ومن ثم البانيا وكرواتيا والجبل الأسود. ليصبح بذلك حلف الناتو أداة جديدة لا لاحتواء روسيا فحسب، بل لحصارها تهديداً لتفتيتها كغيرها من الدول التي تسعى الإمبريالية لالتهامها كمنخرج من أزماتها.

في الوقت الذي كانت روسيا تستنكر فيه التوسع الذي يقوم به الناتو على حدودها، لم تكن قادرة على القيام بردعه بشكل فعلي،

وجد الاتحاد السوفييتي نفسه وحيداً في مواجهة الألمان وكان قادته يدركون بوضوح أن لدى الدول الغربية رغبة حقيقية في تفتيت بلدهم من قبل النازيين

الحديث للموضوع الأوكراني...



«حروب الغرب» وحدها المقبولة

يعتبر رفض الحرب بمثابة استجابة فطرية متوقعة بالنسبة للبشر، وذلك على الرغم من أن الحرب نفسها كانت ضرورة وجودية في كثير من مفاصل تاريخنا البشري، إلا أنها وما أن تذكر حتى يتشكل موقف سلبي لدى معظمنا، لكن بعض الأمثلة بينت أن موقف البشر من الحرب متغير بشكل مثير للاهتمام فبعض الحروب تكون مقبولة وضرورية وبعضها الآخر مرفوضة وإذا ما راقبنا بدقة المضمون الذي تقدمه النخب الحاكمة في الغرب عبر وسائل إعلامها لتبين معنا أن «الحروب المسموح بها والمبررة» هي حروب الغرب وإن كل الكوارث التي نتجت عنها ما هي إلا «أضرار جانبية لابد منها»، فهكذا كانت حروب العراق وأفغانستان وبنين وبقدم البعض الآخر رؤية أخرى مغلوطة، وهي التي تساوي بين جميع الحروب فتصبح حرب النازيين كحرب أولئك الذين يدافعون عن أرضهم بوجه الغزاة. أو يكتفي هؤلاء برفع «السلام» شعاراً دائماً بعد تفريغه من مضمونه فيصبح «القتال» قتالاً بغض النظر إن كان قتالاً من أجل البقاء أو قتالاً من أجل نهب ثروات الغير!

الضمانات إيجاد أرضية جديدة للتفاهم تقوم على المصالح المشتركة للجميع، والضمانات الأمنية لكل الأطراف، لكن الولايات المتحدة رفضت هذه المطالب ودفعت الدول الأوروبية إلى رفضها، على الرغم من إدراك الجميع أن ما تقدمت به روسيا هو حق طبيعي بالعيش الآمن وإبعاد مصادر الخطر عن حدودها، ويبدو أن الأيام القليلة الماضية قد بينت لروسيا أن أمامها طريقاً وحيداً لإخراج الولايات المتحدة من أوروبا، وهو عبر توجيه الضربات الموجعة التي يكون من شأنها لا تحييد نظام كييف الحالي فحسب، بل إرسال رسالة واضحة للخصوم الذين لا يأخذون التحذيرات الروسية على محمل الجد.

كان احتمال تحول الصراع إلى صراع مسلح خياراً مستبعداً ولا زال، فوصف القيادة الروسية العملية الحالية بأنها «عملية عسكرية خاصة» تهدف لـ «نزع سلاح كييف» يعني أن روسيا ترى أن إمكانية التفاوض بعد نزع سلاح كييف ستصبح أكبر، فالولايات المتحدة استخدمت أوكرانيا لاستفزاز روسيا وتجاهلت فرص التهدئة الحقيقية، لكن التطور الأخير من شأنه أن يعيد خلط الأوراق من جديد، فكما ازداد حجم الرد الغربي على العملية الروسية سوف يقابله تراجع في أدوات واشنطن في أوروبا، فالعقوبات الغربية لا تنعكس سلباً على أوروبا فحسب، بل تقلل من تأثير الأسلحة الأمريكية وتخرجها من الاستخدام بشكل سريع. وهو ما يعيدنا إلى نقطة البداية.

المعركة التي بدأتها روسيا بشكليها السياسي والعسكري ستكون ذات تأثير واسع جداً لا على أوكرانيا أو أوروبا فحسب، بل إنها ستسرع حسم شكل التطور اللاحق في روسيا من جهة، وستغير المناخ العالمي الذي سيشهد أولى أوضاع نتائج التوازنات الجديدة في العالم. فروسيا أعلنت أن عدم قبول ضماناتها الأمنية ستتنتج عنه «إجراءات عسكرية تقنية» ستكون نتائجها بالطبع فرض هذه الضمانات بالقوة.

وتحولت أجزاء من حدودها إلى قواعد متقدمة لقوات العدو. لكن وزن روسيا كان يأخذ في الازدياد واستطاعت قطع الطريق أمام دخول جورجيا إلى حلف الناتو في 2008 وهو ما كان بمثابة مؤشر على سلوك مختلف لروسيا أمام انتهاكات الناتو المتكررة.

أوكرانيا والهجوم المضاد

بدأت التغييرات في أوكرانيا تتسارع منذ عام 2013 وشهد البلد استقطاباً حاداً انتصر فيه مؤقتاً أنصار الغرب والذين بدأوا العمل الحثيث لتحويل أوكرانيا إلى رأس حربة في وجه روسيا، ليطلقوا صفحة «حياد أوكرانيا» ويتقدموا بطلب رسمي للانضمام إلى حلف الناتو. وبدأت القوات الأوكرانية بالمشاركة رسمياً في مناورات حلف شمال الأطلسي، في الوقت الذي تعقدت فيه الأزمة الداخلية في أوكرانيا.

التحول الذي جرى في العقد الماضي في أوكرانيا شكل تهديداً لروسيا دون شك، لكن مشكلة روسيا كانت أكبر من حدود أوكرانيا، فما كان يجري في كييف كان يجري في أوروبا طوال عقود مضت، وكان يجري بما يخالف مصالح كل الدول الأوروبية بما فيها أوكرانيا، وذلك لأنه كان يلبي المصالح الأمريكية. فالولايات المتحدة رأت أن أفضل طريقة للسيطرة على أوروبا وروسيا ضمناً، هي إبقاء حالة من الصراع الدائمة التي يمكن من خلالها ضرب الجميع بالجميع، لتبقى هي القوى الأساسية المسيطرة في ساحة كبرى تتشغلها دول مفككة وضعيفة يمكن أن تكون مصدراً لما تبقى من ثروات دفينية وسوقاً لتصرف البضائع.

الضمانات الأمنية مجدداً

قبل أن يتحول الصراع إلى الشكل المسلح في أوكرانيا تقدمت موسكو باقتراح لضمانات أمنية، لكل من واشنطن وحلف الناتو، التي تعبر في جوهرها عن ضرورة استئصال أصل المشكلة، وهو الوجود الأمريكي وما رافقه من سلوك عسكري تصعيدي وتهديد للأمن في أوروبا، واقتترحت موسكو في ورقة

الشعب المغربي يحتج والحكومة تعقد اتفاقاتها مع كيان العدو



الحكومة المغربية الحالية على كافة الصعد الاقتصادية والسياسية.

إلا أن نخب المال في البلاد، وممثليها في الحكومة، يمشون في اتجاه تعميق التقارب مع «إسرائيل» على حساب قمع التظاهرات الشعبية، حيث وقعت وزيرة الاقتصاد والصناعة من كيان العدو أورنا باربيفاثي في اليوم التالي، الاثنين 21 شباط، مع وزيرة الاقتصاد والمالية المغربية نادية

فتح العلوئي اتفاقاً لزيادة حجم التبادل التجاري بين الدولتين من 130 مليون دولار إلى 500 مليون دولار في غضون 5 سنوات، بينما صرح وزير التجارة والصناعة المغربي رياض مزور، أن الاتفاق قد وضع «الأسس لمرحلة جديدة من الشراكة المثمرة التي ستعود بالمنفعة على الطرفين».

إضافةً لذلك، أصدرت شركة NewMed Energy «الإسرائيلية» بياناً، أعلنت خلاله بأنها تتفاوض

يستمر المغرب في المضي بمسيرة التطبيع واتفاقاته الاقتصادية والتجارية مع كيان العدو الصهيوني لمصلحة النخب الحاكمة في البلاد، وسط تدني مستويات المعيشة، وارتفاع أسعار مختلف السلع والبضائع في البلاد، مما أدى إلى ظهور موجة احتجاجات جديدة من الشعب المغربي.

تظاهر المغاربة يوم الأحد 20 شباط في عدة مدن مغربية احتجاجاً على غلاء الأسعار، وإحياء لذكرى احتجاجات 20 شباط التي حدثت قبل 11 عاماً، وقد ردد المحتجون في العاصمة الرباط شعارات تندد بغلاء المعيشة والتهميش و«إسقاط الاستبداد والفساد» و«حرية كرامة عدالة اجتماعية»، لتعكس هذه الاحتجاجات الشعبية رغم محدودية عددها وزمنها، حالة رفض واستياء شعبي من سياسات

مزيد من الإشكالات الإقليمية، سواء ما بين المغرب والجزائر، أو المغرب وتركيا، مما سيؤدي إلى ضغط أكبر عليها، وبالتالي يزيد من فرص ازدياد حجم التوترات السياسية والاجتماعية داخلياً.

وبمعنى آخر محاولة نهب الغاز من الشعب المغربي لصالح كيان الاحتلال، وبموافقة من حكومة المغرب المطبوعة. وسيؤدي فتح الباب لكيان العدو بالتخريب عن الغاز المغربي إلى

حالياً مع مسؤولين مغاربة من أجل منحها تراخيص للتقيب عن الغاز واستكشافه مستقبلاً في المغرب، معتبرين أن المغرب «يوفر إمكانات غازية واعدة، ستكون أرضية خصبة لاستثمار طويل الأمد»، أي

إذاً عليهم فرض العقوبات...



إذاً نجحت الولايات المتحدة والناتو باستفزاز روسيا وتهديد مصالحها حدّ إطلاق الأخيرة عملية عسكرية في أوكرانيا. وبعد جولة أولى مريكة من العقوبات «الأولية»، ومن الأحاديث المتضاربة والمنقسمة التي تلت شهوراً من التهديدات الغربية بأن روسيا إذا ما قامت بعمليتها العسكرية، فستفقد كل فرصها بالتعامل مع أوروبا، وسينهار اقتصادها، تبدو روسيا غير مبالية بهذه التهديدات. هل روسيا غافلة عما يمكن أن يلحق باقتصادها إذا انضمت أوروبا بشكل كلي للولايات المتحدة وقررت إيقاف وارداتها من الغاز الروسي؟ في الحقيقة، هناك سؤالان أكثر جدية لهذه المرحلة، الأول: من الذي سيتضرر من عقوبات أمريكية-أوروبية ضد موسكو: روسيا أم الأوروبيون؟ والثاني: ما الذي يجري بين موسكو وبكين ويدفعهما للتقليل من جدوى العقوبات الغربية؟

■ أولئك وشيخ

ترجمة وإعداد: أوديت الحسين

لدى الولايات المتحدة دوافعها للقضاء على التعاون الأوروبي-الروسي، وعلى ذروته خط السيل الشمالي 2، ويبدو أنها يائسة لفعل ذلك لدرجة أنها دفعت بأقصى ما يمكنها لتصعيد الأوضاع في أوكرانيا. الجزء الأساسي من دافعها أنها تريد بناء «عازل» جديد بين أوروبا وروسيا، وجزء آخر أنها ترى في السوق الأوروبية مكاناً تنصّر إليه غازها ونفطها. لكن مثل هذا الحلم غير قادر على الدخول إلا إلى الوعي الكاذب للولايات المتحدة، فهي لا تملك القدرة على تعويض أوروبا عن الـ 40% من الكهرباء التي يزودهم بها الروس، ناهيك عن أن منتجاتهم أغلى بكثير بالنسبة للأوروبيين كي يشتروها. لكن لا يبدو أن الولايات المتحدة تأخذ في حساباتها أي شيء غير مصلحتها الانانية، فتدمير السوق الأوروبية لروسيا يشتهم عن أي تفكير في مصالح حلفائهم ووجهات نظرهم. لم يكن هذا أكثر وضوحاً مما كان عليه أثناء زيارة المستشار الألماني أولاف شولتز الأخيرة إلى الولايات المتحدة، والذي شعر خلالها شولتز بإحراج شديد وهو يراقب باين يعلن بشكل صارخ بأن السيل الشمالي 2 سيتم إلغاؤه إذا «غزت روسيا أوكرانيا». تجعل هذه الغطرسة الأمريكية من مخيلة

الأمريكيين غير قادرة على استيعاب أن قرار استيراد الغاز الروسي هو قرار أوروبي لا علاقة للأمريكيين به. لكن بإعلان الرئيس الأمريكي، ظهر بأن الولايات المتحدة لا ترى في الأوروبيين عموماً، وفي ألمانيا الدولة الصناعية الأهم في أوروبا بشكل خاص، أكثر من مجرد بيلاد في اللعبة التي تلعبها. سيؤدي عدم توريد الغاز من روسيا إلى ألمانيا وبقيّة أوروبا دون شك إلى خسارة مالية لروسيا، لكن الضغط الاقتصادي على روسيا لن يكون بالقدر الذي يتخيله الكثير من الذين يتابعون الإعلام الغربي والمؤسسات الرسمية الغربية، ولا سيما الأمريكيين الذين يرون بأن ذلك من شأنه تصعيب الأمور كثيراً على الروس. تمتلك روسيا في الحقيقة سوقاً بديلة جاهزة وراغبة وقادرة: إنها السوق الصينية. بدأ العمل بالفعل في بناء خط الأنابيب لنقل الغاز المصمم أصلاً للسوق الأوروبية، ليندب تجاه الصين. ولن يستغرق الانتهاء منه أكثر من عامين إلى ثلاثة.

ليس لدى أوروبا خيار ثالث

سيكون الضرر الذي سيلحق بأوروبا عموماً، وألمانيا خصوصاً، بسبب فقدانها الغاز الروسي أكبر بكثير من الذي سيلحق بروسيا. لا يدخل هذا في الحسابات الأمريكية، وحتى لو أخذوه بالاعتبار، فهم لا يظهرون أية علامات على القلق بشأن الآثار المدمرة المحتملة لخسارة أوروبا وألمانيا

هل روسيا غافلة

عما يمكن أن

يلحق باقتصادها

إذا انضمت أوروبا

بشكل كلي للولايات

المتحدة وقررت

إيقاف وارداتها من

الغاز الروسي؟

للغاز الروسي. اقترح بعض المعلقين الجادين بأن مثل هذه القطيعة قد تعني بشكل حرفي موت الصناعة الألمانية، ناهيك عن الإنهاك الذي سيعيب أبدان الأوروبيين نتيجة الاضطرار لتحمل شتاء بارد لا يخففه دفء الغاز المستورد من روسيا.

تدرك ألمانيا مدى المعاناة التي ستعيشها إن هي وافقت الولايات المتحدة على إلغاء خط أنابيب السيل الشمالي 2، الأمر الذي يفسر الإحجام الملحوظ من قبل المستشار الألماني عن تبني وجهات النظر المعادية لروسيا، في مواجهة صارخة مع الولايات المتحدة. السؤال المفتوح اليوم هو إلى أي مدى ألمانيا مستعدة لتحدي رغبة الولايات المتحدة الأصلية في إلغاء السيل الشمالي 2. لا يجيب التاريخ عن هذا السؤال بشكل واضح، وإجابته غير واعدة كثيراً. فرغم انتهاء الحرب العالمية الثانية قبل 77 عاماً، لا تزال ألمانيا دولة محتلة. نهضت ألمانيا من تحت أنقاض الحرب العالمية الثانية لتصبح الاقتصاد الأقوى في أوروبا، لكن الاستقلال السياسي الذي يتمتع به الألمان لا يتناسب مع قوتهم الاقتصادية.

التناقض بين كونهم ثقلي الوزن اقتصادياً، ولكن أقزاماً سياسياً، هو بالتحديد السبب الذي يجعل الألمان يجدون أنفسهم في الوضع الحالي. من الواضح أن من مصلحتهم الحصول على إمدادات الطاقة من روسيا، ومن الواضح أيضاً أن هذه الرغبة لا تتوافق مع وجهة نظر الولايات المتحدة. من نواح كثيرة، سيكون القرار الألماني بشأن خط السيل الشمالي 2 اختباراً حقيقياً لمدى استقلالهم السياسي، أو بشكل أصح: مدى رغبتهم في تحقيق هذا الاستقلال.

إذا ما تبعنا المؤشرات الأخيرة، فسنجد بأن الألمان يسعون إلى تأكيد استقلالهم. إحدى هذه العلامات هي استعدادهم للقيام بالأعمال

التجارية مع الصين. من جديد، اتجاه ألماني يمثل لجنة للأمريكيين الذين يعارضون بشدة الرغبة الأوروبية المتزايدة - وليس الألمانية فقط - لإقامة علاقات اقتصادية متبادلة المنفعة مع دولة لا يرضون عنها: الصين.

من الأعراض المتزايدة لهذا الاستقلال الأوروبي هو استعداد عدد متزايد من الدول الأوروبية للانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية. في آخر إحصاء، وقعت 18 دولة من الاتحاد الأوروبي - أي ما يمثل ثلثي الدول الأعضاء - اتفاقات مع الصين. من المتوقع أن يزيد هذا العدد. الدول الموقعة هي من بين دول الاتحاد الأوروبي الثقيلة: فرنسا وألمانيا وإيطاليا.

هذه إشارة من المستقبل، حيث تتمكن الدول الأوروبية من تحرير نفسها من النير الأمريكي، وتقرر السعي نحو تحقيق مصالحها الخاصة. هذا جزء من الأحداث التي تلعب العالم على اتساعه، حيث إن المزيد من البلاد تنضم إلى مبادرة الحزام والطريق. يبلغ إجمالي الأعضاء اليوم أكثر من 140 دولة، وذلك على الرغم من المعارضة الشرسة لمبادرة الحزام والطريق التي يبديها الأمريكيون، وهم الذين يراقبون نفوذهم حول العالم ينوي ويتراجع بشكل مطرد.

ألمانيا وبقيّة أوروبا جزء من هذا الاتجاه. لهذا السبب يعتقد بأن الأوروبيين سيقاومون الضغوط الأمريكية، وأن الألمان سيتمون مشروع خط أنابيب السيل الشمالي 2. الأوروبيون شعب ذكي ومتعلم، وهم قادرون على قراءة الاتجاه الذي يسير فيه العالم. ستخبرهم هذه القراءة بأن أوراسيا هي المكان الذي يمكن فيه المستقبل العالمي، ولهذا سيريديون أن يكونوا جزءاً من هذا المستقبل. وسواء شاؤوا أم أبوا، سيكون التخلي عن حماية الولايات المتحدة، والفرار من تحت سيطرتها، حتماً ليتمكنوا من ذلك.

لكن من سيتأذى منها؟

الموجودة في الصين، تحاول جهدها لرد إجراءات ضوابط الصادرات الأمريكية، والتهرب منها، والالتفاف عليها». وبالتالي، فإن الاتفاق الصيني الروسي يتحدى بوضوح التهديدات الأمريكية، حيث تكشف للجميع كيف أن سياسة العقوبات - وهي «الأداة» الجيوسياسية المفضلة لدى واشنطن - غير قادرة على ردع وإخضاع دول مثل الصين وروسيا. فهذه الدول تمتلك بدورها «أدوات» كافية لتنظيم هجوم مضاد. إن صفقات النفط والغاز هي مظهر من مظاهر هذا الهجوم المضاد.

الحقيقة التي على الجميع معرفتها، والتي أشار إليها الكثير من المحللين الإستراتيجيين الغربيين الجادين: لا يمكن لمخططات الولايات المتحدة ضد روسيا أن تنجح دون أن يكون بمقدورها ترويض الصين وإبعادها عن المشهد. لكن واقع علاقات واشنطن مع بكين هي بقدر سوء علاقاتها مع موسكو، يعني بأن واشنطن ليس لديها ما يكفي من القدرة الجيو-سياسية لإملاء سياساتها وقراراتها على الجميع بحيث يمكنها عزل روسيا. رغم أن الولايات المتحدة لا يزال لديها القدرة على فرض العقوبات، فمن غير المحتمل أن تخضع الصين لهم وتلتزم بهم، وعليه فإن خطط واشنطن لإخضاع روسيا عبر إلحاق مستوى لا يمكنها تحمله من الضرر غير قابلة للتطبيق، ناهيك عن أن لدى روسيا بالفعل 640 مليار دولار من احتياطات النقد الأجنبي التي يمكنها من خلالها مقاومة العقوبات الغربية.

لكن وكما ذكرنا سابقاً، فالعامل الحقيقي الذي يزعج الغرب ليس ما يمكن لروسيا أن تفعله أو قد تفعله في أعقاب الصراع في أوكرانيا، رغم أهمية الأمر. العامل الحقيقي هو التقارب شبه المطلق بين روسيا والصين حول جميع قضايا السياسة العالمية تقريباً - وهي حقيقة أبرزها وأكدها للعموم البيان الروسي - الصيني المشترك. هذا البيان ليس مقتصرًا على العلاقات الثنائية بين البلدين وحسب، بل هو تعليق على التحديات التي يواجهونها من الغرب، وكيف أن هذه التحديات بالذات قد حولت وقوت الروابط بين البلدين إلى مستوى غير معروف في العصر الحديث.

لهذا وفي أعقاب الضغوط الأمريكية - ومحاولة جرجرة الأوروبيين إليها - على روسيا، يعني توقيع موسكو لصفقات مع العيار الثقيل مع بكين بأن على الإدارة الأمريكية أن تبحث عن خطة جديدة لهزيمة روسيا، أو أن تسقط هذا المشروع من أساسه وتبحث عما يحفظ لها ماء الوجه. مع قدرة روسيا اليوم على تنويع صفقات الغاز والنفط لديها بعيداً عن أوروبا، السؤال المتجدد الآن هو: هل يمكن لأوروبا نفسها احتمال عدم التعامل مع روسيا في مواجهة أزماتها الاقتصادية؟ الأسبوع الماضي فقط أعلنت المملكة المتحدة عن زيادة هائلة في فواتير الطاقة المحلية وصلت إلى 54%، ما أدى إلى احتجاجات سياسية ضد إدارة جونسون. لقد بدأت المعركة غير الضرورية ضد روسيا تنتهك بالفعل الذين سعوا إلى إشغالها وراهنوا عليها، قبل إنهاك روسيا.

■ بتصرف عن:

/21/02/2022/https://journal-neo.org/under-united-states-pressure-on-germany-faces-a-moment-of-choice

/22/02/2022/https://journal-neo.org/sino-russia-energy-deals-to-defeat-us-nato-expansionism



قال بوتين أثناء وجوده في بكين: «لقد أعد رجال النفط لدينا حلولاً جديدة جيدة للغاية بشأن إمدادات الهيدروكربون إلى جمهورية الصين الشعبية». إلى جانب الاتفاقية الجديدة لاستيراد النفط والغاز، وعدت الصين أيضاً بتكثيف وارداتها من الشرق الأقصى لروسيا. تم توقيع عقد جديد مدته 30 عاماً لتوريد 10 مليارات متر مكعب سنوياً من الشرق الأقصى لروسيا إلى الصين.

مع قيام الصين بدعم الموقف الروسي في أوكرانيا، تبعث زيادة الصين لمشترياتها من النفط والغاز الروسي رسالة قوية إلى العالم، مفادها بأن كلا القوتين الكبريين سوف تعتنيان بمصالح بعضهما البعض من أجل الوقوف في وجه التحالف الغربي المفترس، الأمر الذي جعل التهديدات الأمريكية بمعاينة روسيا لغواً فارغاً من القيمة.

أدوات صدئة

يأتي هذا الإعلان على خلفية مزاعم الولايات المتحدة على لسان الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية، بأن لديها - مع حلفائها - مجموعة واسعة من «الأدوات» تحت تصرفهم لمعاقبة أية دولة، بما في ذلك الصين، إذا حاولوا «ردّ ضوابط التصدير التي تفرضها الولايات المتحدة» ضد روسيا.

جاء في الإعلان الذي يبتغي استعراض العضلات لطمأنة الشركاء الأمريكيين أكثر من إخافة أعدائها: «يعلم بوتين بأن لهذا عواقب هائلة على بلده واقتصاده. هذه العلاقة الوطيدة بين روسيا وجمهورية الصين الشعبية لن تعوضه عن ذلك. ليس عليه التعويل على ذلك. نقطة أخيرة وحيدة: لدينا - وعندما أقول لدينا فأننا أقصد الولايات المتحدة وحلفاءنا وشركاءنا بشكل جماعي - طيف من الأدوات التي يمكننا استخدامها إن رأينا أية شركات أجنبية، بما في ذلك

الصيني الطويل الذي أكد على معارضة الخطط الغربية لزعزعة استقرار المناطق المتاخمة للبر الرئيسي للصين ولروسيا - أي أوكرانيا وتايوان وهونغ كونغ. جاء في البيان: «يعارض الطرفان المزيد من توسيع حلف الناتو، ويدعوان حلف الناتو للتخلي عن مقارباته الإيديولوجية للحرب الباردة، واحترام سيادة وأمن ومصالح البلدان الأخرى، وتنويع خلفياتها الحضارية والثقافية والتاريخية، واعتماد موقف عادل وموضوعي تجاه التنمية السلمية للدول الأخرى».

في الوقت الذي تعارض فيه كل من روسيا والصين التوسع الغربي عبر كل من الناتو أو اتفاقية «أوكوس» AUKUS التي تستهدف الصين «اختصاراً لأسماء أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة»، فقد أزج هذا الأمر القوى الغربية بالفعل. لكن التعاون المتزايد بين الصين وروسيا في مجال الطاقة، هو الذي من المرجح أن يهزم المخططات الأمريكية التي كانت تأمل بإخضاع روسيا. هذا مهم بشكل خاص بالنظر إلى أن الولايات المتحدة مهتمة بالإضرار بمبيعات الغاز والنفط الروسي لأوروبا.

اختصر بايدين الأموال الأمريكية عندما قال بفجاجة أمام المستشار الألماني: «ما ينسأه الجميع هو أن روسيا بحاجة إلى أن تكون قادرة على بيع الغاز والنفط. تعتمد روسيا - جزء كبير من ميزانية روسيا - على ذلك. إنه الشيء الوحيد الذي يتعين عليهم تصديره. إن تم قطع ذلك في الواقع، فسوف يتعرضون لأذى شديد. يجب عليهم حساب هذه العواقب، فهذا ليس طريقاً باتجاه واحد فقط».

من غير الخافي على أحد أن موسكو تدرك بشكل ممتاز الخطأ الأمريكية. من هنا نرى بأن زيارة بوتين إلى بكين لم تكن لحضور الألعاب الأولمبية، بل لتوقيع صفقة نفط وغاز بقيمة مليار دولار مع بكين. وكما

هل تعني التصريحات مثل التي أطلقها شولتز في اجتماع الناتو للدعوة إلى تعزيز الحدود الشرقية لأوروبا شيء في هذا السياق؟ في الحقيقة لا، وليس علينا اليوم إلا مراقبة الأحداث بانتظار تمكنهم من ذلك.

الصين وروسيا المرتاحان

لو أن الاجتماع الأخير بين الرئيسين الصيني والروسي أثناء زيارة الأخير إلى بكين قد جاء في ظروف عادية، لربما لم تكن أهميته شديدة كما هي الحال اليوم. إن الصراع المعلن بين روسيا من جهة، والولايات المتحدة والناتو من جهة أخرى، والذي تحول إلى عملية عسكرية ينفذها الروس في أوكرانيا، جعل من هذا الاجتماع نقطة محورية ليس للروس فقط، بل وللولايات المتحدة والناتو أيضاً. لا تحتاج روسيا إلى الصين حقاً لمساعدتها في الدفاع عن سيادتها عسكرياً أو غير ذلك، لكن الدعم الصيني الصريح لموقف روسيا ضدّ خطة الولايات المتحدة لاستخدام أوكرانيا كأداة جيوسياسية، كان كفيلاً بكشف هشاشة التهديدات الأمريكية بفرض «عزلة» على الروس.

إن التحالف الإستراتيجي المتنامي بين الروس والصينيين يمنح روسيا فرصة عظيمة لعدم القلق كثيراً بشأن العقوبات الأمريكية، وكذلك من احتمال انضمام الأوروبيين إليها واتخاذهم قراراً ضدّ مصالحهم بخفض إمدادات الغاز من روسيا «رغم أن الشركة المشغلة لخط نقل الغاز إلى أوروبا عبر أوكرانيا قد أعلنت في اليوم التالي للعملية العسكرية الروسية، بأن الطلب على الغاز الروسي عبر أوكرانيا قد ازداد بنسبة 19% عن اليوم الذي سبقه».

لكن غالباً ما يكون التعاون في مجال واحد غير ممكن دون التعاون في مجالات أخرى. من هنا صدر البيان المشترك الروسي -

الدعم الصيني الصريح لموقف روسيا ضدّ خطة الولايات المتحدة لاستخدام أوكرانيا كأداة جيوسياسية كان كفيلاً بكشف هشاشة التهديدات الأمريكية بفرض عزلة على الروس

عن الحدث الأوكراني: من الميدان إلى الوعي وتوسيع هوامش الزمان الجديد



كانت هذه المادة منذ عدة أيام مكرسة لموضوع حركة الفكر ارتباطاً بحدود الزمان والمكان، أي أبعاد النشاط المادي من حيث الفضاء الجغرافي، ومن حيث أفاق هذا النشاط الزمنية نحو المستقبل، وارتباطه بالماضي، أي بمدى كون هذا النشاط منتمياً إلى حركة التاريخ الضرورية. وكانت ستم الإشارة إلى الحدود المكانية والزمانية التي تحاصر النشاط اليوم متمثلة بالكبح الذي يطال عملية التحول السياسي نحو حل القضايا المطروحة والانتقال إلى فضاء علمي جديد. وبالتالي فهي تحاصر العقل، فتلجم نظرتهم إلى المستقبل، وتصيبه في مقتل عندما تحرمه من شروط وجوده، أي الهدف والدافعية. ولكن أتى الحدث الأوكراني لكي يصب في جوهر هذه المادة ويفتح لها أفقها، أي أفق النشاط وبالتالي أفق الزمان والعقل. ولكن هل فهم الجميع الدرس؟

■ د. محمد المعوش

مساحة النشاط المادي والعقلي وتعطله

تمت الإشارة مسبقاً إلى أن منظومة النشاط الإنساني محكومة بالحاجات، والأهداف، والأدوات «المادية والفكرية- الثقافية»، وشروط النشاط المادية وعلاقات الواقع «سياسية- اقتصادية- اجتماعية». وعلى أساس هذا النشاط يتحرك العقل. كلما توسع هامش النشاط المادي بالمعنى الممارسي والزمني «أي في كونه يتجه نحو المستقبل محكوماً بالأهداف»، كلما كان للعقل صاحب هذا النشاط هوامش حركة أوسع. وكلما ضاق هامش الأول كلما ضاق هامش الثاني. وما فعلته الرأسمالية هو أنها لم تضيق هامش النشاط فقط، بل جففته نهائياً. وبفعلها هذا عطلت العقل وصحرتة. وعملاً بمبدأ التناقض، فإن توسيع هامش النشاط وإحياء العقل لا بد من أن يمر بحركة تتجاوز حدود الرأسمالية نفسها. وهكذا فقط تتسع هوامش النشاط ممارسياً- فيزيائياً، وزمنياً بمعنى أن النشاط يحمل في مضمونه أفاق المستقبل وينتمي إلى حركة التاريخ بما هي صيرورة موضوعية تحتاج إلى الفعل الذاتي لكي تصير ممكناً متحققاً. هكذا تتوسع هوامش العقل ويكتسب بذلك تربة حياته التي صحرتا شروط الحياة للإنسانية في ظل الرأسمالية.

ما كان تحت السطح واضح للبعض

كانت شروط التحول العالمي تحصل تحت سطح الأحداث تارة، وينفذ منها إلى السطح انفجارات هنا وهناك، بعضها واضح للعقل العادي، والبعض الآخر يحتاج إلى التعمق فيه أكثر حتى يظهر محتواه الجديد. ولكن العنصر النوعي الأكثر جذرية في هذا التحول لم يكن سهلاً تلمسه للغالبية، فكان أكثر «مختلفاً» يقول بـ «تعدد الأقطاب». بينما القلة القليلة قالت بأننا اليوم في مرحلة نوعية من تاريخ البشرية هي الوقوف على تخوم القطع مع البنية الطبقة على المستوى العالمي ككل مرحلة خاصة من تطور المجتمع البشري. بدا هذا الكلام- وما زال للبعض- ضرباً من الجنون. وهؤلاء المعاندون للتاريخ منهم لأسباب منها مصلحية وهذا أكيد، ومنهم لأسباب العمى النظري والفكري ما بين الجمود والعمدية من أصحاب الموقع «الثوري» من «يسار وشيوعيين» ومن يدور في هذا الفلك.

الحدث الأوكراني

جاء الحدث الأوكراني خلال الأيام الماضية لكي يشكل المسرح الذي طفا عليه ما كان تحت السطح للغالبية. وهذا لأنه وبكل بساطة شكل نقلة نوعية في قواعد الاشتباك والصراع خلال السنوات الماضية ليس

التي قلنا فيها إن الحدث الأوكراني يتضمنها. ليس هراري إلا النموذج «الفلسفي» لنماذج أخرى عن نخب سياسية وصحفية «من موقع الفكر المهيمن» تشير إلى المسار التاريخي الجديد الذي يحمله الحدث. يمكن الإشارة هنا إلى مقالة ديفيد أغناطيوس في واشنطن بوست، وهو المقرب من الدوائر السياسية والاستخباراتية الأمريكية، التي يعلن فيها عن تاريخية الحدث وولادة مسار عالمي جديد. ما يشير إلى أن ما كان في الاقتصاد والمستوى الملموس انتقل إلى فضاء الفكر والوعي، وقريبا في تنظيم البنية السياسية العالمية. ولكن هنا للأسف تبرز تعاسة العقل الذي يدعي اليسارية، والذي ينتمي بدوره إلى إحداثيات العالم القديم والذي ينهل من مصادر العقل المهيمن نفسه. هراري قدر اللحظة التاريخية بينما يؤساء اليسار فلا. وهنا لا بد من الإشارة مجدداً إلى أن معركة الوعي هي معركة مستحقة على قوى العالم الجديد لا يمكن أن تُترك مواقعها للعدو في المرحلة القادمة، فشعوب دول كروسيا والصين تعاني من هذه اللوثة المهيمنة ولا شك. هذه هي المهمة القادمة بالضرورة من أجل استكمال نقلة الكامن بكل معانيه إلى حيز الوجود، فما زالت طاقته كبيرة وكبيرة جداً. أي استكمال توسيع هوامش الزمن الجديد واقتحام التاريخ.

رابط مقال هراري:

<https://www.economist.com/09/yaual-02/by-invitation/2022-noah-harari-argues-that-whats-at-stake-in-ukraine-is-the-direction-of-human-history>

رابط مقال ديفيد أغناطيوس:

<https://www.washingtonpost.com/putin-02/com/opinions/2022-invasion-ukraine-shape-new-world-order/?fbclid=IwAR14enN7DY9zzf1eDKr3Vluyb02naUy05B5zUNcXKZgKQYUzsEYzVpxGY3g>

الذي مررنا عليه أكثر من مرة في قاسيون. ولأن الحدث نقل الكامن إلى حيز الوجود، فهو أيضاً ضيق هوامش العقل المهيمن ونقله إلى مساحة الموت وصحر قاعدته، وهنا لم نعد أمام هستيريا، بل ما يشبه الحالة الفصامية الهذيانة لعقل تشظى تماسكه واختل واقعه. كل الأداء الأيديولوجي خلال اليومين الماضيين على مستوى النخب وعلى مستوى الأفراد يظهر حالة الذهول التي ترافق الفصامي.

«ما يحصل في أوكرانيا هو اتجاه جديد في التاريخ البشري»!

بهذه الكلمات يلخص يوفال هراري موقفه مما يحصل، ولكن من موقع المعادي للتحول، والذي يعتبره أنه عودة لعصر «الحرب» بعد أن كانت «البشرية قد أضعفت من حضور الحرب في المجتمع»! حسناً، يكذب هراري عندما يعتبر أن تاريخ الحرب في العالم انخفض مؤخراً بسبب ميل «إنساني» ما، كون الحرب عادت بقوة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي تحديداً الذي كان هو اللاجم الأساس للحرب في العالم منذ 1945 «وهذا يقول به هراري بأن هذا العام كان بداية عصر سلام نسبي دون إشارة إلى دور قوى الاشتراكية». وتكمن حيلة هراري الفكري هنا أنه يعتبر أن هذه «الحرب الروسية» هي عودة إلى «منطق الغابة» ويجب أن «تعني كل إنسان على الأرض» في إشارة إلى أن البشرية تصارع قدرتها على أن تتغير «ممارسة الحرب». وكما يقال، كاد المريب أن يقول خذوني، لأن خوف هراري مردود عليه، لأن هذه الحرب بالتحديد تشير إلى التغير النوعي في دور السلاح الروسي هنا في كونه كابحاً للحرب الإمبريالية التي عادت وتساعدت في العقود الماضية دون أن يقول هراري لماذا، لا بل هو يحمل «روسيا» «وبيلاروسيا» الأوتوقراطية» مأساة الشعب الأوكراني منذ عصر القيصرية حتى البلاشفة وستالين تحديداً والجيش الأحمر. مع هراري يصل الموقف العالمي المهيمن إلى تجريد عال لأنه أيضاً يكثف بدوره الإحداثيات الشاملة

يكذب هراري
عندما يعتبر أن
تاريخ الحرب في
العالم انخفض
مؤخراً بسبب
ميل «إنساني»
ما كون الحرب
عادت بقوة بعد
انهيار الاتحاد
السوفييتي

صفيح ساخن كالبركان خلف الضباب الإعلامي



خلف الضباب الإعلامي لما يجري في أوكرانيا، وخلف السيل الهائل من الافتراءات والمستوى المرتفع لأداء الحرب الإعلامية أمريكياً، تتحرك صفائح ساخنة تنذر بانفجارات من الوزن الثقيل، انفجارات لم يعد بمقدور وسائل الإعلام تغطيتها كما في السابق.

الإنكليز صاروا يشبهون بلدان العالم الثالث في شكل الأزمات التي ضربتهم في الفترة الأخيرة: أزمة الوقود، أزمة الصيد البحري، انتشار الأطفال الجائعين، أزمة الأجور، الأزمة الصحية... إلخ.

سلوك الأمريكيين الأخير ولهاثهم الكبير في تفجير المزيد من الأزمات ومحاولة إشعال المزيد من الحروب خلال فترة قصيرة، بالإضافة إلى ما يجري في الداخل الأمريكي الذي شهد أكبر موجة إضرابات عمالية منذ عقود في الخريف الماضي يدلنا على مستوى الحرج في الأزمة المتطورة عندهم.

في كوريا الجنوبية التي تعيش تصاعداً في الحركة العمالية منذ عام كامل وصلت إلى درجة مطالبة الكوريين الجنوبيين بالتأميمات والمشاركة العمالية في صنع القرار وحدوث أكبر إضراب في تاريخ كوريا الجنوبية يدل أيضاً على مستوى الأزمة عندهم. ولكن

إذا ما حدث خرق ما للبنية السياسية والاقتصادية في كوريا الجنوبية «البنية التي كرسها الأمريكيون بعد الحرب الكورية في خمسينات القرن الماضي»، قد نشهد أفغانستان ثانية من ناحية الانسحاب الأمريكي. أي إن الأمريكيين أصبحوا بين نارين: نار الأزمة الأمريكية ونيوان أزمات البلدان الأخرى في وقت واحد. ونضيف إلى ذلك ما حدث في الهند قبل أشهر، وما

حدث في كازاخستان، وما يمكن أن يحدث في البلدان الرئيسية والطرفية في الاتحاد الأوروبي في قادم الأيام. ستكون أمام صورة فريدة تزداد فرة مع كل حدث في الفترة الأخيرة: وزن الأمريكيين العالمي ينخفض بشكل كبير، ومستقبل الاحتلال الصهيوني على المحك، العالم القديم يزداد موتاً، ضرورات التغيير تدق الأبواب. وكشفت أحداث الأيام القليلة الماضية

هشاشة اليسار الرسمي، فالذي كان حزباً أحمر كما يبدو أو يدعى، أصبح في الموضوع الأوكراني الحزب الأزرق الذي ينافس الزرق الأصليين في المواقف الزرقاء. وهذه الأيام القليلة كانت مهمة لدرجة أنها وضعت أحزاباً فات أوانها في نفس المستوى الذي انحدرت إليه أحزاب الأمم المتحدة الثانية في بداية الحرب العالمية الأولى. وهكذا فدروس حركة التاريخ قاسية.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



كتبت جريدة نضال الشعب العدد 526 عام 1993 أن أزمة الكهرباء ليست وليدة اليوم، بل دخلت عامها الحادي عشر «أي منذ عام 1982». ووصلت الأزمة في دمشق إلى حد مأساوي في أحد الأيام يذكر باليمن الأوروبية في الحرب العالمية الثانية. هكذا كان الوضع عام 1993. وماذا بشأن كهرباء 2023؟ هل سنعيش زمن ما قبل الكهرباء؟



حماية التراث التاريخي

أصدرت عدة سلطات صينية منشوراً بشأن تعزيز حماية التراث التاريخي والثقافي بشكل شامل. وسلط المنشور الضوء على حماية واستغلال التراث التاريخي والثقافي للصين، وتنسيق حماية الآثار الثقافية مع تنمية البناء الحضري والريفي والاقتصاد والسياحة. ويطلب المنشور من السلطات المحلية والمديريات ذات الصلة استكشاف التحول المبكر وإدخال حيوية جديدة في التراث التاريخي والثقافي. ويدعو المنشور إلى التحسين المستمر في اكتشاف وبلورة قيم التراث وطرق تقديمها إلى بقية العالم. ويذكر أن المنشور قد صدر بشكل مشترك من قبل دائرة الدعاية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ووزارة الثقافة والسياحة والهيئة الوطنية للتراث الثقافي.



مجلة التراث الشعبي

صدر العدد الجديد من مجلة التراث الشعبي الفصلية التي تصدرها وزارة الثقافة. وكان تراث وعادات دمشق محور العدد الجديد من مجلة التراث الشعبي. بالإضافة إلى مقالات تراثية تخص مناطق مختلفة من سورية. ومقالات تناولت حماية التراث وعادات الزواج في الريف مثل عادة تقديم هدايا نقدية للعروسين خلال الزفاف، والتي تسمى في بعض أريافنا بالشوبشة، وبينت المجلة أن هذه الكلمة لها أصول في اللغة الهيروغليفية القديمة إضافة إلى وجود مرادفات لها في لغات شرقية أخرى كالفارسية والكردية. واحتوت المجلة مقالات عن الصناعات الفنية في دمشق مثل الديباج والنخال والأثواب المزركشة والنحاس المنقوش والسيوف المصقولة والخشب المحفور.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حلب	جمال عبود	0933796639	حملة	أنور أبو حاضمة	0933763888	الرقة	محمد فياض	0945817112
السويداء	وائل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133			

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/02/27» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

فيلسوف قرطبة /3/



وكان ابن رشد يشترط في كل من يتصدى للعلم فقيهاً أو فيلسوفاً أن يجمع امرين: أحدهما ذكاء الفطرة، والثاني العدالة الشرعية والفضيلة العلمية. ويقصد بالعدالة الشرعية هنا الأمانة العلمية بلغة عصرنا.

■ محمد عادل الملا

وقد اهتم ابن رشد في مسيرته الحياتية والعلمية مطابقتاً بين العقل والوجود. ولم يفصل بين الفكر والسلوك كما يفعل كثير من المثقفين المعاصرين. وقال الجابري: مع أن فيلسوفنا كان يقدر الغزالي تقديراً خاصاً ولا يتردد في إنصافه ضد ابن سينا، خصمه، إلا أنه لم يستطع أن يتغاضى عن افتقاره إلى الفضيلة العلمية مما كتب. ولم يترك مؤاخذته عليه والتنديد به، أي غياب الفضيلة العلمية التي يجسدها في سلوكه وقال: إنه لم يهزم مذهباً من المذاهب في كتبه، بل مع الأشعري أشعري، ومع الصوفية صوفي، ومع الفلاسفة فيلسوف.

كان ابن رشد يميز بين الدين والفكر الديني، فالدين حسب رأيه له القداسة المطلقة، أما الفكر الديني، بما أنه فكر بشري في النهاية فلا قداسة له. وإنما يندرج تحت نسبية الحقيقة ويخضع للصواب والخطأ، لذلك انتقد ابن رشد مفكري عصره وفلاسفته وفقهائه، وعلى رأسهم أبو حامد الغزالي. وعندما كتب الغزالي ضد ابن رشد كتابه



أكد على أن الحاكم لم تنصبه الجماعة في منصبه إلا لحمايتها من المستغلين والأثرياء وإقامة العدل بين الناس

عندما جاء يحدثه عن الحق، فما كان من الأخير إلا أن نفاه إلى قرية يهودية نائية وأمر بحرق كتبه وأعلن الحرب الشعواء على الفلاسفة. وقد وقف الغزالي نفسه إلى جانب الخلفاء مسانداً حكمهم ضد الفلاسفة وجعل من نفسه أداة بيدهم.

ملاحظة: كتب محمد عادل الملا هذا المقال كملخص مخطوط بتاريخ 11 كانون الأول 1998 بعنوان: ثمانية قرون على رحيل فيلسوف قرطبة أبو الوليد ابن رشد» وذلك بمناسبة مرور 800 عام على رحيل ابن رشد.

ندد ابن رشد بالتسلط والاستبداد والطغيان، ودعا إلى ضرورة مشاركة المجموع في تدبير شؤون المدينة أي المجتمع المدني. والأكثر من ذلك أنه وضع المرأة في مكانة لا تقل عن مكانة الرجل في المشاركة والقيادة، وأكد على أن الحاكم لم تنصبه الجماعة في منصبه إلا لحمايتها من المستغلين والأثرياء وإقامة العدل بين الناس. وإذا فشل في مهمته فإنه يلجأ للطغيان والتسلط واستعباد الشعب واستغلال الدين لتبرير تسلطه. ولهذا السبب بالذات اصطدم ابن رشد بالخليفة يعقوب المنصور

«تهافت الفلاسفة» رد عليه ابن رشد في موضوعية كتاب «تهافت التهافت» ومع أن الغزالي انتهج في كتابه منهجاً يقوم على تكفير الفلاسفة وتحريض العوام والسلطة عليهم، إلا أن ابن رشد فند مقولاته تفنيدياً علمياً كاشفاً المصالح السياسية والأيدولوجية التي تختفي وراءها. وفي الوقت نفسه أكد على روح التسامح وعلى أن الحقيقة البشرية هي حقيقة نسبية، وأنه لا يجوز لأي كان أن يتحدث باسم الله أو يدعي التعبير عن حقيقته، فيخلق على فكره البشري قداسة ليس لها. وفي كتابه «الضروري في السياسة»

أفلام سورية في مهرجان الإسكندرية



فيلم سارة

تقاسم فيلم «سارة» جائزة هيباتيا الفضية لأفضل فيلم عربي مناصفة مع الفيلم التونسي «كورنتي»، إخراج عزيز شفاقي، ونال فيلم «سارة» أيضاً تنويهاً من لجنة التحكيم على الأداء المميز للممثلة سهير صالح التي لعبت دور سارة في الفيلم. يروي فيلم سارة قصة شابة عشرينية قدمت إلى دمشق من قرية ريفية صغيرة لتعيش وحدها حياة رتيبة في شقة مستأجرة. ليتبين أن سارة تخفي سرّاً في شقتها الصغيرة بعيداً عن صاحبة بيتها.

التصوير دقيق ومكثف ليوميات الحياة في مدينة كبيرة، من ضغط العمل إلى مشاكل السكن. ونموذج من

اختارت لجنة التحكيم 56 فيلماً للمشاركة في المسابقات المختلفة لمهرجان الإسكندرية في دورته الأخيرة.

وشاركت الأفلام الـ 56 في مسابقات المهرجان كالتالي: 16 فيلماً في مسابقة الأفلام الدولية، 10 في مسابقة الأفلام الوثائقية، 12 في مسابقة أفلام الرسوم المتحركة، 9 في مسابقة الأفلام العربية، و 9 في مسابقة أفلام الطلبة. كما حصلت أربعة أفلام على تنويه خاص: الفيلم المصري «أحترس من الوحش» للمخرج عبد الرحمن حمد، والفيلم البحريني «سلام» للممثل إبراهيم البراوي، والفيلم السعودي «لاهت» للتصوير، والفيلم السوري «سارة» للممثلة سهير صالح.

اختتم مهرجان الإسكندرية للفيلم القصير، وحصلت العديد من الأفلام العالمية والعربية على جوائز مختلفة. ونال فيلم «الحقيقة المقابلة» للمخرجة مارسيل العيد جائزة «هيباتيا الذهبية لأفضل فيلم عربي». وتقاسم فيلم «سارة» للمخرج علاء أبو فراج جائزة «هيباتيا الفضية لأفضل فيلم عربي» مناصفة مع الفيلم التونسي «كورنتي» للمخرج عزيز شفاقي.

مهرجان الإسكندرية للفيلم القصير

شاركت أفلام من 31 بلداً عربياً وعالمياً في مهرجان الإسكندرية للفيلم القصير في دورته الثامنة والدولية الأولى. ومن أصل حوالي 1500 فيلم مشارك،

الفيلم 17 دقيقة. ويذكر إن عرض فيلم «سارة» في مهرجان الإسكندرية كان العرض العالمي الأول له وبداية دورة العروض في المهرجانات العربية والعالمية.

تناقض الريف والمدينة الذي يظهر عبر علاقات الحياة العادية للناس. «سارة» فيلم قصير سيناريو وإخراج علاء أبو فراج، وتمثيل سهير صالح وياسر البحر ورجاء قوطرش. مدة